العدد (٨) أكتوبر ٢٠١٨م

كلية الشرطة

مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن مكتب العلاقات العامة - كلية الشرطة

برعاية وحضور معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

نجاح كبير للمؤتمر السابع للرابطة الدولية لأكاديميات الشرطة «إنتربا»

الكلية دربت نحو ٢٠٠٠ طالب ضمن برنامج "ضباط الغد"

فيا طالما قد زيّنتها أفعالنا

المؤسس

قطر ستبقى حرّة

زورونا بجناح كلية الشرطة
بدرب الساعي 2018

سور الداخلي .. عين الوطن

كلمة العدد

يسعدنا أن نرحب بكم في هذا العدد من مجلة كلية الشرطة، حيث إن الكلية تسير قدماً بكل إمكاناتها وطاقاتها إلى تحقيق هدفها في تجهيز قوة شرطية أكثر فاعلية وأقوى أداء، إذ تشهد في عام ٢٠١٩ تخريج أول دفعاتها لترفد وزارة الداخلية بضباط متسلحين بأحدث المهارات والعلوم الشرطية والقانونية التي وصل إليها العالم، ولن تدخر كلية الشرطة جهداً في سبيل خدمة الوطن بكل إخلاص واجتهاد، بتخريج ضباط شرطة على درجة عالية من الكفاءة الشرطية والجاهزية ليحققوا آمال الوطن وعزته وأمنه واستقراره.

وخلال شهر أكتوبر شهدت الكلية عدداً من الفعاليات المهمة في تخريج طلبتها المرشحين في دورات عسكرية تعد من الدورات المتقدمة، حيث نفذ أبناؤنا المرشحون ثلاثة برامج تدريبية تخصصية (الغوص، والقفز المظلي، والصاعقة)، وهدفت هذه الدورات من خلال برامج كاملة ومكثفة لإكسابهم المزيد من المهارات العسكرية والثقة في النفس، حيث نفذ مرشحو الدفعة الثانية دورة الغوص والقفز المظلي، ومرشحو الدفعة الأولى دورة الصاعقة، والتي عقدت على مدى شهرين كاملين وهي من الدورات المتخصصة، وهكذا تسعى الكلية دوماً للارتقاء بمستوى الطلبة المرشحين من كافة النواحي خلال فترة دراستهم بالكلية، وتغرس في نفوسهم القيم السامية لتجعل منهم ضباطاً على قدر المسؤولية ومؤهلين لتحمل أعباء مهامهم وواجباتهم الشرطية الموكلة إليهم، وتنفيذها بمهارة وإتقان والوصول إلى المستوى المطلوب من الجاهزية وحسن الأداء، فقد تم الأخذ بالشمولية والتكاملية عند وضع البرامج المتعلقة بتهيئتهم وإعدادهم، بما يضمن مخرجات تتطلع لتحقيقها. وقد استقبلت الكلية أولياء أمور الدفعة الخامسة للالتقاء بأبنائهم بعد مرور منتصف المدة في المرحلة التأسيسية الأولى.

وفي الختام نؤكد إصرارنا الكبير على بذل كل جهد ممكن للوصول لغاياتنا بتحقيق استراتيجيات وزارة الداخلية، لينعم الوطن بمزيد من الأمان والاستقرار، من هنا تنطلق كلية الشرطة لتحقيق رسالتها وبرامجها التعليمية والتدريبية، والعمل من أجل مجتمع آمن، حفظ الله تراب وأرض وطننا الغالي، وأدام عليه نعمة الأمن والأمان التي نعيشها في ظل قيادتنا الحكيمة.

العميد الدكتور

محمد عبدالله المحنا المري

مدير عام كلية الشرطة

الغلاف

أخبـار 04

برعاية وحضور معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
كلية الشرطة نظمت المؤتمر السابع للرابطة الدولية لأكاديميات الشرطة «إنتربا»

أخبـار 09

ضمن برنامج التدريب الصيفي
طلبة كلية الشرطة ينخرطون بتدريبات متنوعة في إدارات وزارة الداخلية

أخبـار 10

الكلية تستقبل الدفعة الخامسة من الطلبة المرشحين

أخبـار 12

الكلية دربت نحو ٢٠٠٠ طالب ضمن برنامج "ضباط الغد"

ضيف العدد 16

البرفسور/ عبداللطيف عشميق
نائب رئيس الأنتربا

مقـال 20

النقيب/ خليفة أحمد بوهاشم السيد
رئيس قسم البحوث والدراسات – كلية الشرطة

مقـال 22

النقيب الدكتور/ دلهم ناصر الهاجري
عمادة الشؤون الأكاديمية – كلية الشرطة

كلية الشرطة
Police College

مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن
مكتب العلاقات العامة - كلية الشرطة

المشرف العام
العميد الدكتور / محمد عبدالله المحنا المري

رئيس التحرير
النقيب / حسين مسفر علي الحبابي

مدير التحرير
الملازم أول / خالد محمد الهاجري

ضابط الإعلام والنشر
الملازم/ حمد محمد الغذبه

سكرتير التحرير
عبدالمقصود جمال الدين

أسرة التحرير
حمزة بلول الأمير
نبيل أحمد بدر

مشرف فني
قيس محمود نصيرات

منسق علاقات عامة
طه العيساوي

تصوير
محمد صلاح السماني
محمد غسان الجيرودي
عمر عبد الوهاب

التصميم والإخراج الفني
أمير أحمد كمال زيدان
أحمد محمد عبدالمعطي

طبعت بمطابع الشرطة

تنويه: المقالات والمواد المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي أصحابها دون أدنى مسؤولية على المجلة ولا تعكس وجهة نظر وزارة الداخلية

policecollege.qa @policecollegeqa
policecollege.qtr pcollege@moi.gov.qa
www.moi.gov.qa/policecollege

مقال 24
بقلم/ عبدالله عفاس المري
قسم البحوث والدراسات - كلية الشرطة

مقال 26
الدكتور / محمد كمال شعبان
الأستاذ المساعد بقسم علوم الشرطة - كلية الشرطة

مقال 34
الدكتور / أيمن الكريمين
أستاذ العلوم الشرطية - كلية الشرطة

مقال 38
الدكتور/ عبدالرحيم محمد
المكتب الفني - كلية الشرطة

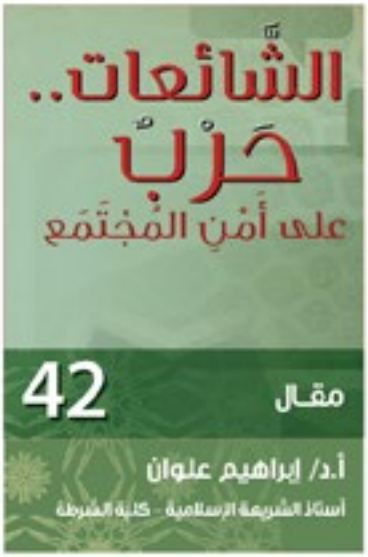

مقال 42
أ.د/ إبراهيم علوان
أستاذ الشريعة الإسلامية - كلية الشرطة

مقال 46
خشونة المفاصل

برعاية وحضور معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

كلية الشرطة نظمت المؤتمر السابع للرابطة الدولية لأكاديميات الشرطة «إنتربا»

شهد معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، رئيس المجلس الأعلى لكلية الشرطة، بفندق شيراتون الدوحة في مطلع شهر إبريل الماضي حفل افتتاح المؤتمر السابع للرابطة الدولية لأكاديميات وكليات الشرطة الذي نَظم تحت عنوان (التوجهات الحديثة في مكافحة الإرهاب والتطرف).

حضر المؤتمر سعادة اللواء الركن سعد بن جاسم الخليفي مدير الأمن العام والدكتور يلماز شولاك رئيس الرابطة الدولية لأكاديميات وكليات الشرطة (انتربا) واللواء الدكتور عبد الله بوسف المال نائب رئيس المجلس الأعلى لكلية الشرطة واللواء عبد العزيز الأنصاري مدير إدارة التعاون الدولي – رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب والعميد الدكتور محمد عبد الله المحنا المري مدير عام كلية الشرطة، وعدد من ممثلي الجهات المعنية ومديري الإدارات بوزارة الداخلية وعدد من الضباط.

وشارك في المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام نخبة من الخبراء والأكاديميين والمتخصصين في المجال الشرطي والأمني من ٤٢ دولة من مختلف دول العالم، وذلك بهدف تبادل الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في مجال مواجهة الإرهاب والتطرف والحد من انتشاره.

وتضمن جدول أعمال المؤتمر عددا كبيرا من الموضوعات المدرجة مثل قضايا العنف السياسي، ومكافحة الإرهاب والتطرف، وكيفية إدارة الحشود وتأمين الفعاليات والمناسبات الهامة على غرار الفعاليات الرياضية الدولية، إلى جانب مناقشة برنامج إعادة تأهيل ودمج الأشخاص (الانتكاسيين) في المجتمع وغيرها من الموضوعات

المدرجة على جدول أعمال المؤتمر.

وقد بدأت أعمال المؤتمر بكلمة للعميد الدكتور / محمد عبدالله المحنا المري مدير عام كلية الشرطة رحب فيها بالحضور منوهاً إلى أهمية انعقاد هذا المؤتمر لتوحيد الجهود في مكافحة ظاهرتي الإرهاب والتطرف. مشيراً إلى أن القيادة الرشيدة لدولة قطر تولي اهتماماً كبيراً بالسعي قدماً للقضاء على هاتين الظاهرتين الخطيرتين وتجفيف منابعهما. منوهاً إلى أن دولة قطر تعد من أولى الدول التي أصدرت قانوناً خاصاً بمكافحة الإرهاب وهو القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته اللاحقة. مؤكداً أن هذه القوانين وتعديلاتها التي صدرت عن دولة قطر خير شاهد على أنها تسعى دوماً للوقوف والضرب بيدٍ من حديد على كل من تسول له نفسه أن يقوم بعمل إرهابي يروع الآمنين وينشر الرعب في أرجاء المعمورة.

وأضاف قائلاً ، في كل عام تكون قضية الإرهاب هي المحور الأبرز في خطابات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى. وداثماً يؤكد سموه أن الإرهاب الذي يواجه العالم يبقى مصدر تهديد للشعوب والأوطان والمنجزات الاقتصادية والاجتماعية مما يستلزم تكثيف الجهود في مكافحته. ومن أقوال صاحب السمو :«إن النجاح في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة ليس سهلاً لكنه أيضاً ليس مستحيلاً إذا ما توافرت الإرادة السياسية من خلال معالجة الجذور الاجتماعية لهذه الظاهرة المقيتة وفهم الظروف المساعدة على تسويق أيديولوجيات متطرفة في بيئة اليأس وانسداد الآفاق».

وأشار إلى أن رؤية سمو أمير البلاد المفدى في مكافحة الإرهاب تنبع من ضرورة حماية الشباب ليس فقط من خلال محاربة الظاهرة أمنياً. بل يجب كذلك أن تشمل

قيم التسامح وثقافة التعددية والحوار، وأكد سموه على دعم قطر للجهود المبذولة في إطار الشرعية الدولية للقضاء على هذه الظاهرة واجتثاث جذورها انطلاقاً من السياسات الرافضة للإرهاب والتطرف.

واستطرد قائلاً، دولة قطر تعد من أكثر الدول أماناً في العالم، وظلت تتصدر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر السلام العالمي، ويرجع هذا الاستقرار الأمني الذي تشهده البلاد أولا وأخيرا إلى حفظ الله ورعايته ومن ثم المقاربات الاستراتيجية المواكبة، والخطط التدريبية المتطورة، بجانب استخدام أحدث الأجهزة والأنظمة التقنية في العمل الأمني.

وأكد أن انعقاد المؤتمر السابع لـ(إنتربا) بدولة قطر يمثل تجسيداً لرؤية القيادة الرشيدة في الإسهام بدور أساسي بمجال حفظ الأمن والسلم في العالم، وأن المشاركة الواسعة التي حظي بها المؤتمر تؤكد الثقة الدولية التي تحظى بها دولة قطر وقوة العلاقات التي تربطها بشركائها من مختلف دول العالم.

وأضاف، أن المؤتمر السابع للرابطة الدولية لأكاديميات وكليات الشرطة هذا العام تحت شعار «التوجهات الحديثة لمكافحة الإرهاب والتطرف»، ولا يخفى عليكم ما يواجه العالم في هذه المرحلة التاريخية من تنامي التيارات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية التي تطورت

قدراتها بشكل أصبح مهدداً عالمياً، وعدواً للاستقرار والأمن في مختلف دول العالم.

وأكد العميد الدكتور المحنا مجدداً على ضرورة العمل الجماعي لمواجهة التحديات وفق رؤى علمية ومنهجية، وبإجراء البحوث والدراسات المتعمقة للوصول لأفضل الخطط والبرامج التي تسهم في القضاء على الخطر الداهم، وذلك بناءً على معلومات وتحليلات تنبع من مختصين في المجالات الأمنية والقانونية والفكرية والثقافية وغيرها.

وأشار إلى أن هذا المؤتمر يعد فرصة عظيمة لتبادل الآراء والخبرات المهنية، والتعرف على التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في الرابطة الدولية، مما يمهد الطريق لاستنباط التدابير الأمنية الناجحة والخطط المستقبلية التي تضمن محاصرة الإرهاب فكرياً وعملياً.

وفي ختام كلمته تمنى العميد المحنا أن يخرج المؤتمر بالنتائج والتوصيات المناسبة التي تخدم العمل الشرطي والأمني وأن يصل المشاركون إلى حلول جذرية للقضاء على الإرهاب والتطرف الذي يهدد العالم في الوقت الراهن، وأن يحقق التطلعات والأهداف المرجوة.

وفي كلمته عبر الأستاذ الدكتور بلماز شولاك، رئيس «إنتربا»، عن تقديره وامتنانه لهذه الدعوة ولعقد المؤتمر السابع لـــ «إنتربا» في دولة قطر.

وقال إنه من دواعي السعادة أن نشارك الدول في هذا المؤتمر لتبادل الخبرات والمعرفة، كما عبر عن تقديره للمشاركين الذين قدموا معارفهم المتعددة والعميقة عن هذا الموضوع الشائك، الذي نشارك به.

وقد أوضح أن «الإنتربا» هي منصة مهمة لتبادل الأفكار، والتضامن والاستفادة من الطرق المختلفة وأفضل الممارسات في مجال الأمن والشرطة، بين برامج التدريب الشرطي في جميع أكاديميات الشرطة لأعضائها.. مضيفا أن «الإنتربا» تقوم بدور مهم على الصعيد الإقليمي، والتعاون الشرطي الدولي، لمشاركة المعلومات والخبرات.. فما يمر بالعالم الآن من أحداث وفعاليات يجعل قادة أكاديميات الشرطة يتشاركون هذه الخبرات والمعرفة بشكل فعال. ونحن كأحد أعضاء «إنتربا» نبذل جهودا جبارة لتنمية التعاون بين أكاديميات الشرطة.

وأضاف: اليوم ونحن نجتمع بالدوحة.. ينضم إلينا حوالي مائة وثمانية مشاركين، من دول مختلفة، كما يحضر معنا أربع منظمات عالمية. ومن ثم يسعدني أن أقول إن هذا المؤتمر يعد واحدا من أهم مؤتمرات الـــ «إنتربا» نظرا لعدد المشاركين به.. وإضافة إلى هذه المؤتمرات الدولية التي تعقدها «إنتربا» فإن الاجتماعات الدولية والسنوية والاجتماعات الدورية التي تنعقد، تعكف وتشرف عليها المنظمة، إضافة إلى برامج التدريب العالمية للأعضاء.

معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

يشهد تخريج الدورة التأهيلية الحتمية الثالثة لخريجي الجامعات المدنية

شهد معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، حفل تخريج الدورة التأهيلية الحتمية الثالثة لخريجي الجامعات المدنية، والذي أقيم بمقر كلية الشرطة حضر الحفل عدد من قيادات وزارة الداخلية وأعضاء المجلس الأعلى لكلية الشرطة إلى جانب أولياء أمور الخريجين.

وقام معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في ختام الحفل بتكريم أوائل الدورة التدريبية، وتسليم الشهادات للخريجين.

وضمت قائمة خريجي الدورة التأهيلية الحتمية الثالثة التي نظمتها الكلية ٦٣ متدربا من منتسبي عدد من الإدارات بوزارة الداخلية وقوة /الخويا/ بتخصصاتهم المختلفة. وتلقى الخريجون على مدى ستة أشهر تدريبات عسكرية ورياضية وشرطية أكاديمية متنوعة تحت إشراف مدربين وخبراء في مختلف التخصصات.

حضر الحفل سعادة اللواء الركن/ سعد بن جاسم الخليفي مدير الأمن العام وأعضاء المجلس الأعلى لكلية الشرطة ومديرو الإدارات وعدد من السادة الضباط وأعضاء هيئة التدريس وأسر الخريجين.

ضمن برنامج التدريب الصيفي

طلبة كلية الشرطة ينخرطون بتدريبات متنوعة في إدارات وزارة الداخلية

نظم قسم شؤون الطلبة بكلية الشرطة بالتعاون مع الإدارة العامة للمرور والإدارات الأخري بالوزارة البرنامج الصيفي لتدريب الطلبة المرشحين بالدفعتين الثانية والثالثة.

وقال العميد الدكتور/ محمد عبد الله المحنا المري مدير عام كلية الشرطة إن هذا التدريب يأتي ضمن برامج الكلية الهادفة إلى إثراء معرفة الطلبة، والاستفادة من الخبرات والتجارب الواسعة لدى إدارات وزارة الداخلية. ولفت إلى أن برنامج التدريب الصيفي هذا العام يستجيب بصورة مباشرة إلى أهداف استراتيجية وزارة الداخلية (٢٠١٨-٢٠٢٢) التي تتضمن تنمية مهارات وقدرات الكادر البشري، وتحقيق الاستقرار الأمني وخفض معدلات الجريمة وحماية الأرواح والممتلكات، وسرعة الاستجابة، وتحقيق الأمن والسلامة على الطرق وتخفيض عدد الوفيات الناجمة عن الحوادث المرورية.

وأوضح النقيب/ محمد عويضة الهاجري رئيس قسم شؤون الطلبة أن التدريب العملي يُعد المدخل الأساسي لصقل المهارات والقدرات العملية للطلبة، مشيراً إلى أن التدريب يراكم خبرات المرشحين، ويتكامل مع الدراسة النظرية التي يتلقاها الطلبة في القانون وعلوم الشرطة. وأضاف أن البرنامج التدريبي الصيفي سيكون له أثر جيد على أداء المرشحين في المستقبل لعدة عوامل أهمها أن التطبيق العملي يفتح الآفاق المهنية للمرشح، ويمنحه فكرة جيدة عن طبيعة العمل في

الإدارات المختلفة التي يلتحق للعمل بها لدى تخرجه كضابط في وزارة الداخلية. وفي ذات السياق أكد الملازم/ عبدالله علي النابت ضابط التنسيق والمتابعة أن برنامج التدريب العملي يسير وفق برنامج دقيق وتنسيق مستمر مع الادارات التي التحق بها الطلبة المرشحون.

وقال إن المتابعات تبشر بنتائج ممتازة لهذا العام، إذ أظهر الطلبة حماساً كبيراً للتدريب الميداني بحسب رؤية الضباط المشرفين على تدريبهم، منوهاً إلى أن قسم شؤون الطلبة يدرج تقارير أداء المرشحين في برنامج التدريب الصيفي ضمن المعدل التراكمي للطالب.

الكلية تستقبل الدفعة الخامسة من الطلبة المرشحين

استقبلت كلية الشرطة صباح السبت ٢٠١٨/٩/٢٢ الدفعة الخامسة من الطلاب الملتحقين بالكلية، وقد كان في استقبالهم الرائد/ فهد سعيد السبيعي مدير إدارة التدريب، والنقيب/ سعود جبران الشهراني قائد الدفعة، وعدد من ضباط الكلية.

وعند اكتمال حضور الطلبة المرشحين دخلوا من بوابة الكلية مع المدربين العسكريين، الذين تولوا الطابور العسكري قاموا بتوزيع الطلاب إلى أربع فصائل، وإعطوهم التوجيهات اللازمة لبدء حياتهم الجديدة في كلية الشرطة، بعد ذلك توجه الطلبة إلى ميدان التدريب الرئيسي للانتقال إلى الثكنة المخصصة لهم ثم توزيعهم على الغرف.

وقال الرائد/ فهد سعيد السبيعي مدير إدارة التدريب: (اليوم تستقبل الكلية الدفعة الخامسة من طلبتها المرشحين البالغ عددهم ١١٣ طالباً مرشحا، ليقضوا الفترة التأسيسية الأولى (فترة الاستجداد) التي تمتد ٥٠ يوماً، يتعلمون فيها الانضباط العسكري، وتحولهم من الحياة المدنية إلى الحياة العسكرية، وجوهر هذه الحياة هو الاعتماد على النفس، والصبر وتحمل الضغط النفسي، والسير في جميع الأنشطة اليومية بالأوامر العسكرية، مبينا أن الكلية وضعت برنامجا للطلاب يلائم الظروف المناخية). وأشار الرائد/ فهد السبيعي إلى أن إدارة التدريب بالكلية تعتمد خططا تدريبية تعد الأفضل عالمياً، ويتم تنفيذها بطريقة احترافية على يد ضباط ومدربين على مستوى عال من التأهيل والكفاءة المهنية، كما يتم تحديث هذه البرامج والخطط التدريبية، لتواكب المستجدات الحديثة في علم التدريب. ودعا الرائد/ السبيعي المرشحين الجدد إلى التعاون مع المدربين وإطاعة الأوامر الصادرة منهم، كما حثهم على أهمية الالتزام بالقوانين ولوائح الكلية وبذل كافة الجهود في الفترة القادمة، والاستفادة من الخبرات التدريبية والعملية والنظرية التي سيتلقونها أثناء فترة الاستجداد وما بعدها، معربا عن أمله في أن تحافظ هذه الدفعة على مسيرة وسمعة الكلية الطيبة التي حققها زملاؤهم من الدفعات السابقة.

من جانبه قال النقيب/ سعود جبران الشهراني قائد الدفعة الخامسة أن كلية الشرطة تطمح دوما للتميز، وأن النجاحات السابقة التي حققتها الكلية لدى استقبالها الدفعات السابقة، إضافة لدفعات الطلاب الجامعيين خير برهان على أن الكلية تسير وفق خطة واضحة، ونهج ثابت، هدفه إعداد ضباط متميزين يقومون بخدمة أمن واستقرار وطنهم، في كافة مجالات عمل وزارة الداخلية. وفيما يتعلق بالدفعة الخامسة قال: (بدءًا من

هذا اليوم يدخل الطلاب الحياة العسكرية، وفترة الحجز المغلق هي فترة التكوين الأولى التي يمر بها الطالب، فهنا يحصل على التدريب ليس في الجانب العسكري الميداني فحسب بل في كافة الجوانب المتعلقة بالشخصية العسكرية، من إطاعة للأوامر، والدقة في المواعيد، والاهتمام بالنظافة الشخصية سواء للمسكن أو الملبس، وغيرها من الأمور التي لم يكن معتاداً عليها في حياته المدنية.)

بمشاركة نحو «٨٠» سباحاً من وزارة الداخلية ولخويا

نتائج باهرة للكلية ببطولة الشرطة السابعة للسباحة

فازت كلية الشرطة بكأس بطولة الشرطة السابعة للسباحة بفئة التتابع التي نظمها الاتحاد الرياضي القطري للشرطة، بمشاركة نحو (٨٠) سباحا من مختلف إدارات وزارة الداخلية وقوة لخويا، من فئتي الضباط والرتب الأخرى عصر الأربعاء ٢٠١٨/٩/١٢م الذي استضافه المجمع الأولمبي للسباحة بكلية الشرطة، وذلك بحضور العميد/ خالد حمد العطية رئيس الاتحاد الرياضي القطري للشرطة، والعميد/ عادل أحمد مال الله نائب رئيس الاتحاد، والرائد/ فهد سعيد السبيعي مدير إدارة التدريب بكلية الشرطة وعدد من ضباط الكلية. وحصدت الكلية الكؤوس الفضية والبرونزية (فئة الضباط) بفوز المرشح ضابط/ علي حسن التميمي بالمركز الثاني، والمرشح ضابط/خالد حمد بالمركز الثالث.

وتقدم العميد/ خالد حمد العطية، بالتهنئة لكل من تمكن من صعود منصة التتويج بالجهد والعرق متمنيا الحظ الأوفر لمن لم يحالفه الحظ في الحصول على مراكز متقدمة، وقال إن الاتحاد الرياضي القطري للشرطة، دأب سنويا على إقامة بطولة للسباحة لهواة السباحة وهي من ضمن أنشطة الاتحاد، وتحظى دائما بالمشاركات الكبيرة من مختلف إدارات وزارة الداخلية وقوة لخويا. كما أنها تشهد حماسا وإثارة، مضيفا بأن بطولة السباحة تتطور عاما بعد عام، كما أبدى سعادته لأجواء الأخوة والزمالة بين المشاركين في البطولة من مختلف الفئات، وهذا في حد ذاته يصب في المصلحة العامة، ويعمل على تحقيق أهداف اتحاد الشرطة ونشر ثقافة الرياضة الشرطية.

الكلية دربت نحو ٢٠٠٠ طالب

نجاح كبير لبرنامج "ضباط الغد"

اختتمت كلية الشرطة برنامج «ضباط الغد» بتخريج المجموعة الثامنة والأخيرة من الطلبة المشاركين في البرنامج، وذلك بحضور سعادة اللواء الركن / سعد بن جاسم الخليفي مدير الأمن العام، والعميد الدكتور/ محمد عبد الله المحنا المري مدير عام كلية الشرطة، وعدد من السادة مديري الإدارات بوزارة الداخلية و الضباط بكلية الشرطة وأولياء أمور الطلبة.

وقد تضمن الحفل الذي بدأ بتلاوة آيات من الذكر الحكيم والنشيد الوطني، تقديم مجموعة من الطلاب المشاركين بالبرنامج عروضاً متنوعة من التدريبات العسكرية والرياضية التي تلقوها خلال البرنامج، كما قدمت مشاهد مثيرة من الرماية بالبندقيات الهوائية، وكذلك سيناريوهات مختصرة لعمليات المداهمة والاقتحام لأوكار المجرمين نفذها الطلبة باحترافية نالت استحسان الجميع. كما تخلل الحفل إلقاء كلمة عن الطلاب المشاركين ببرنامج ضباط الغد حملت معاني الشكر والثناء للقائمين على البرنامج، وعبرت كذلك عن سعادة الطلاب للانخراط بالبرنامج وعما أضافه لهم من مادة تدريبية وتثقيفية مفيدة. وفي ختام الحفل قام سعادة اللواء الركن/ سعد بن جاسم الخليفي مدير الأمن العام بتوزيع الشهادات على الطلبة المشاركين ببرنامج «ضباط الغد».

وبمناسبة ختام فعاليات البرنامج قال العميد الدكتور/ محمد عبدالله المحنا المري مدير عام كلية الشرطة: بتوفيق من الله سبحانه وتعالى نفذت كلية الشرطة خلال الفترة الماضية برنامج «ضباط الغد» ضمن دورها في

خدمة الوطن والمجتمع وتعزيزاً لما تضطلع به الكلية من شراكة مجتمعية، مشيراً إلى أنه عند إطلاق البرنامج كان هناك إقبال كبير من قبل أبنائنا الطلاب، مما أكد على الرغبة الكبيرة من قبل أولياء الأمور والطلاب للانخراط فيه، وأضاف قائلاً ، هذه تجربتنا الأولى، وسيكون هناك تقييم للبرنامج بهدف تطويره وتحسينه، ولكن بشكل عام نقول بأننا راضون عما قدم في البرنامج لأبنائنا قادة المستقبل ولمسنا الرضا في أعينهم وأولياء أمورهم، وهذا توفيق من الله عز وجل لأن رسالة الأمن الرسالة العظيمة التي نقدمها لأبنائنا الذين هم ثروة هذا الوطن الحقيقية، هي رسالة في المقام الأول توعوية وقيمية من خلال إعطائهم جرعات تحميهم من براثن الجريمة والسلوكيات المشينة، وغرس قيم حب الوطن في نفوسهم .

وتقدم مدير عام كلية الشرطة بالشكر لكل الجهات التي شاركت في إنجاح برنامج ضباط الغد من إدارات وزارة الداخلية مثل إدارة العلاقات العامة، وإدارة شرطة الأحداث، وإدارة الشرطة المجتمعية، والاتحاد الرياضي القطري للشرطة، ومعهد تدريب الشرطة، وقوة لخويا، إضافة إلى الوزارات والمؤسسات المدنية المختلفة بالدولة، مشيداً في ذات الوقت بتكاتف كل هذه الجهات في إنجاح مشروع وطني يخدم المجتمع القطري حاضراً ومستقبلاً.

من جهته أفاد الرائد/ فهد سعيد السبيعي مدير إدارة التدريب أن برنامج ضباط الغد يهدف إلى ترسيخ القيم الإسلامية والعربية الأصيلة، وتعميق الهوية الوطنية في نفوس النشء، وأضاف أن الطلبة المشاركين في البرنامج اكتسبوا في هذه الفترة الوجيزة مهارات رياضية وعسكرية عكست حماسهم الكبير في أداء التدريبات المتنوعة التي تضمنها البرنامج وحرصهم على الاستفادة من هذه الفرصة المتميزة، كما بيّنت الجهد عالي القيمة الذي بذله الضباط والمدربين المشرفين على تنفيذ البرنامج. وأوضح أن برنامج الدورة تضمن تدريب الطلبة على مجموعة من المهارات الرياضية والشرطية، وتعليمهم الضبط والربط العسكري.

بجانب المحاضرات التثقيفية المتنوعة، مشيراً إلى أن التدريبات تشمل «الدفاع عن النفس، تدريب المشاة، السباحة، اللياقة البدنية، الرماية الهوائية الأولمبية».

تخريج دورة فض الشغب

احتفلت كلية الشرطة يوم الخميس ٢٠١٨/٤/٢٦ بتخريج طلبة الدفعة الأولى من دورة «فض الشغب». وذلك بحضور سعادة اللواء الدكتور/ عبد الله يوسف المال مستشار معالي وزير الداخلية ونائب رئيس المجلس الأعلى للكلية، والمقدم الركن/ محمد مسفر حمد الشهواني مدير إدارة التدريب والدورات بقوة لخويا وعدد من مديري الإدارات والضباط وضباط الصف والأفراد من الكلية وقوة لخويا. وقدم الطلبة المرشحون عرضاً ميدانياً لسيناريوهات مكافحة الشغب، وفي ختام الاحتفال كرم اللواء الدكتور / عبد الله يوسف المال الضباط وضباط الصف وأفراد قوة لخويا المشاركين في تنفيذ البرامج التدريبية مع كلية الشرطة.

كلية الشرطة تستقبل السفير السوداني

استقبل العميد الدكتور/ محمد عبدالله المحنا المري مدير عام كلية الشرطة يوم الخميس ٢٠١٨/٤/١٢ سعادة السيد / فتح الرحمن علي محمد سفير جمهورية السودان لدى دولة قطر. وجرى خلال اللقاء بحث تعزيز التعاون المشترك بين الكلية والجانب السوداني. وقال السفير فتح الرحمن علي إن كلية الشرطة تعد من الصروح العظيمة التي نفتخر بها في العالم العربي والإسلامي، حيث إن ضباط الشرطة هم حراس وقدوة المجتمع. وهم دائما في واجهة الدولة. وأضاف: «سعدنا بهذه الزيارة، وجلسنا إلى قيادة الكلية، وهي بحق قيادة واعية ترى المستقبل، وتضع بصمات طيبة جداً في بناء المجتمع وبناء رجل الشرطة القوي».

اجتازوا امتحان اللغة بمستوى متميز

أداء متميز لطلبة الدفعة الرابعة في تنفيذ البرنامج التدريبي بجامعة مانشستر متروبوليتان

حقق طلبة الدفعة الرابعة نتائج باهرة في امتحان اللغة الإنجليزية الذي تعقده جامعة مانشستر متروبوليتان عند نهاية برنامج التدريب الصيفي الذي استغرق نحو «٦» أسابيع.

وقال النقيب/ عبد الله ناصر الشهواني رئيس بعثة كلية الشرطة للمملكة المتحدة إن البرنامج التدريبي بجامعة مانشستر متروبوليتان حقق أهدافه بشكل كامل، وأظهرت النتائج نجاح جميع الطلبة في الامتحان النهائي، مضيفاً أن طلبة الدفعة الرابعة كانوا مثالا للاجتهاد والحماس للتعلم، بجانب انضباطهم التام في تنفيذ كافة تفاصيل البرامج الأكاديمية والرياضية وفي الزيارات للمناطق السياحية والتجارية بمدينة مانشستر وأكد أن تطور المستوى الذي أظهرته نتائج التقييم التي أجرتها الجامعة بدا واضحا من خلال التحسن الكبير في قدرات الطلبة على الحديث والتواصل باللغة الانجليزية، إذ وفرت لهم المقررات الدراسية والبيئة الجامعية ومدينة مانشستر بشكل عام الفرصة للحديث طوال الوقت باللغة الإنجليزية في محيط محفز على التطور، وأوضح أنه عند وصول الطلبة اختبرت الجامعة قدراتهم في اللغة الانجليزية ووثقت هذا الاختبار بتسجيل فيديو وفي الأسبوع الأخير أجرت الجامعة اختبارا بذات الطريقة، وقارنت النتائج وكان الفرق كبيراً نحو الافضل.

وأشاد النقيب/ الشهواني بتعاون إدارة البرنامج بجامعة مانشستر متروبوليتان، وتفاعلها المباشر مع كل الملاحظات التي ترد إليهم من بعثة كلية الشرطة. وأوضح أن البرنامج تضمن بجانب الدراسة المكثفة التدريب الرياضي والرحلات الترفيهية والسياحية، وقد ساعد الطلبة على الاندماج والتواصل مع المحيط خارج الجامعة. وفي ذات السياق أعرب طلبة الدفعة الرابعة عن سعادتهم بتحقيق نتائج متميزة وجدت الثناء من قبل إدارة جامعة مانشستر، مؤكدين على المكاسب العديدة التي حصلوا عليها خلال فترة الالتحاق بجامعة مانشستر متروبوليتان، إذ تعرفوا على ثقافات مختلفة خلال فترة وجودهم بالمدينة، التي شكلت لهم محيطا إيجابيا أسهم في سرعة تكيفهم وتفاعلهم وطور من قدرتهم في التخاطب باللغة الإنجليزية.

وتقدم الطلبة المرشحون بالشكر لكل المشرفين على البرنامج من وزارة الداخلية وكلية الشرطة، حيث كانت الرحلة منظمة بشكل دقيق منذ مرحلة الإعداد إلى يوم الوصول إلى أرض الوطن، وعبروا عن تقديرهم الكبير للمستوى العلمي والخبرة التدريسية التي يتمتع بها الأساتذة المنفذون للبرنامج، والاهتمام والتفاني في إكسابهم المهارات المطلوبة، بجانب توفر الأدوات التقنية المساعدة ومكتبة الجامعة وغيرها من العوامل التي وفرت لهم مناخا أكاديميا عزز قدراتهم اللغوية، ومكنهم من تطوير المهارات المتعارف عليها عالميا في مجال اللغات، الحديث، والاستماع، والقراءة والكتابة.

المجلة تحاور البرفسور

عبداللطيف عشميق

نائب رئيس الأنتربا

قطر قطعت أشواطاً واسعة في توظيف التكنولوجيا الحديثة في المجالات التي تختص بأمن المواطن القطري والإقليمي

استضافت الدوحة في شهر ابريل الماضي ولمدة ثلاثة أيام من ٢ إلى ٢٠١٨/٤/٤ المؤتمر السابع للرابطة الدولية لأكاديميات وكليات الشرطة (الأنتربا) بفندق شيراتون الدوحة، تحت رعاية معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى لكلية الشرطة، الذي نظمته وزارة الداخلية ممثلة في كلية الشرطة تحت عنوان (الاتجاهات الحديثة في مكافحة الإرهاب والتطرف) وشارك في المؤتمر نخبة من الخبراء والأكاديميين والمتخصصين في المجال الشرطي والأمني من ٤٢ دولة.

وفي حوار خاص أجرته مجلة كلية الشرطة مع البروفسور عبد اللطيف عشميق نائب رئيس الرابطة الدولية لأكاديميات وكليات الشَرطة (الأنتربا)، ورئيس جامعة الرباط الوطني بجمهورية السودان عن أهداف الرابطة والقضايا الأمنية التي تناولها المؤتمر، والآليات التي يتم من خلالها تنفيذ التوصيات، والبرامج التي تتبناها الأنتربا لمكافحة الجرائم المستحدثة فإلى نص الحوار:

أولاً ماهي الأهداف التي تعمل (الأنتربا) على تحقيقها؟

من أهداف الأنتربا وضع منظومة لتبادل المعارف والخبرات، للوصول إلى أفضل الممارسات في مجال التدريب الشرطي، في أكاديميات الشرطة بالدول الأعضاء، وهذه الأهداف وجدت التجاوب الكامل لعدد كبير من دول العالم، حيث إن لكل دولة أن تبلور هذه الأفكار والآراء والخبرات المتبادلة، في قوالب تلائم ثقافاتها ووضعها الخاص، من ناحية الجرائم والجرائم المستحدثة وطرق مكافحتها، وكذلك الاستفادة من هذه المعارف والخبرات في إعداد البحوث الأمنية.

ومع تطور نوعية الجرائم بفضل التكنولوجيا الحديثة، أصبحت هناك جرائم عابرة للقارات، وجرائم مستحدثة ومتطورة في وسائلها، وطرق الهروب من القانون وحكمه، فمن أهداف الأنتربا وضع الخطط الاستباقية على مثل هذه الجرائم، ووضع الخطط المنعية ثم العلاجية، حتى إذا وقعت جرائم أخرى تتم معالجتها بأقل الخسائر الممكنة، والرابطة الدولية لأكاديميات وكليات الشرطة (الأنتربا) منذ بدء إنشائها في عام ٢٠١١ توسعت عضويتها ولاتزال طلبات الانضمام مستمرة، والآن انضمت دول من أفريقيا ومن شرق آسيا والدول التي كانت تحت مظلة الإتحاد السوفيتي، وانضمت دول أوروبية منها ألمانيا وأكاديمية الشرطة الاوروبية، ومن دول أمريكا اللاتينية البرازيل وبيرو والأرجنتين، اضافة لبعض الأكاديميات الأمريكية، والمنظمات الشبابية مثل منظمة الشباب الأفريقية، وهذه بادرة حسنة من الشباب لأن المستهدف في الأساس هم الشباب وخاصة في مكافحة الجرائم المستحدثة، والتطرف الديني والإرهاب وغيره، ولذلك كان شعار هذا المؤتمر السابع بالدوحة (الانجازات الحديثة في مكافحة الإرهاب والتطرف) وهي من القضايا المهمة.

وحتى الآن فقد أصبح عدد عضوية الأنتربا ٥٧ دولة و٧٢ مؤسسة، بمعنى أن هناك دولاً تمثل بعضوين مثل تركيا والسودان، حيث تختلف المؤسسات في مهامها مثال لذلك السودان تشارك بمؤسستين وهما جامعة الرباط الوطني كعضو مؤسس للإنتربا وهيئة تدريب الشرطة برئاسة قوات الشرطة السودانية كعضو ثان، وجامعة الرباط الوطني تحتوي على الشق الشرطي والشق المدني، حيث تضم كلية الشرطة، وأكاديمية الشرطة، ومعهد الأدلة الجنائية، ومعهد البحوث الجنائية، هذا هو الشق الشرطي كما أن الجامعة تهتم بالجانب الأكاديمي والبحثي، وتمنح شهادات البكالوريوس في علوم الشرطة والقانون، ثم الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه في الدراسات العليا وهذا هو الشق المدني، ويأتي انضمام هيئة تدريب الشرطة برئاسة قوات الشرطة السودانية، لأنها تهتم بالتدريب المهني وهذا التخصص مهم بالنسبة لأغراض الأنتربا.

> "من أخطر الجرائم المعلوماتية والتقنية الحديثة اختراق المواقع الحساسة للدول

ألا ترى أن إنشاء الأنتربا تأخر مع تطور وسائل الجرائم؟

بالطبع تأخر كثيراً وهناك عوامل كثيرة أدت لهذا التأخير منها العوامل السياسية وبعد ذلك تطور الجريمة، في السابق كانت كل دولة تعمل منفردة في معالجة الجريمة على أساس أن الجريمة خاصة بها ومن ضمن سيادتها، لكن اليوم أصبحت الجريمة عابرة لحدود الدول، بل عابرة للقارات، وتم توظيف تقنيات تكنولوجية بصورة كبيرة، فظهرت الجرائم المستحدثة ونشرها التي تُعد من المشكلات الكبيرة، والجرائم المعلوماتية وهو اختراق المواقع الحساسة، والقدرة التقنية على تجاوز تأمين وتحصين هذه المواقع، ، فأنهم يستهدفون المناطق الحساسة في الدولة، وخاصة التي تحوي المعلومات الدقيقة لهذه الدولة حتى يستفيدوا منها في ارتكاب الجرائم، ونجد أن أغلب هؤلاء المخترقين للمواقع من الهواة يمارسون هذه الجرائم فقط ليثبتوا قدراتهم التقنية، ولكن تكمن الخطورة في نشر هذه المعلومات ويستفيد منها بالطبع المحترفون من مرتكبي الجرائم.

> "الأنتربا تتبنى الخطط الاستباقية لمكافحة الإرهاب والتطرف

ماهي القضايا الملحة التي تعمل الأنتربا على معالجتها؟

القضايا الأمنية المهمة والمُلحة هي جرائم الفضاء الإلكتروني، وهي واحدة من أهم القضايا التي تشغل دول الأنتربا، في البدء تناقش اللجنة التنفيذية أهم قضايا مستجدات المهدد الأمني، ويتم عرض هذه المستجدات لأعضاء الجمعية العمومية للأنتربا، وعلى ضوءها يتم الاختيار فكان الإجماع على الجرائم المعلوماتية أو ما يعرف بجرائم الفضاء الإلكتروني، القضية التي ستناقش بصورة موسعة في المؤتمر الثامن الذي تستضيفه جامعة الدراسات العليا في الطب العدلي، بمدينة أحمد اباد بالهند في فبراير ٢٠١٩، والطب العدلي هو ما كان يعرف بالطب الشرعي في كثير من الدول، وهم مشكورون تطوعوا باستضافة المؤتمر الثامن لمناقشة الجرائم المعلوماتية، وهناك وقت كاف للمختصين والخبراء لوضع الأوراق العلمية والبحثية للمناقشة والمخرجات والتوصيات، ونحن دايماً نطلب البُعد عن التنظير، وأن يتم التركيز على التوصيات والخُلاصات العملية.

> المؤتمر السابع بالدوحة كان من أنجح المؤتمرات تنظيماً واستضافة

ماهي آليات الإنتربا التي يتم من خلالها تنفيذ التوصيات؟

نحن في السودان بعد الاتفاق على المخرجات والتوصيات لكل مؤتمر، يتم تقديم هذه التوصيات إلى هيئة تدريب برئاسة الشرطة كجهة اختصاص تُعنى بالتدريب والتطوير المهني، ونحن فيما يلينا كجامعات نحدث المناهج ونعدلها ليواكب هذه الدراسات الحديثة، أو نضيف هذه المخرجات إلى مناهج البكالوريوس والدراسات العليا، كما نعد منها بحوث علمية تدعم هذه المخرجات بالأدلة والبراهين.

ماهي البرامج التي تتبناها الأنتربا لمكافحة الجرائم؟

الآن تتبنى الأنتربا وضع الخُطط الاستباقية لمكافحة التطرف الديني الذي يشغل كل العالم، وتسبب الكثير من الكوارث في أنحاء عديدة من الدول، وهذا الفكر المتطرف هو الأخطر لأن أصحاب هذا الفكر يودون التغيير المباشر للمجتمع دون حوار أو إقناع، وفي سبيل ذلك يستخدمون كل أنواع القوة، وكذلك هناك نوع آخر من التطرف نتيجة للعصبيات والإثنيات القبلية والسيكولوجيات المَرَضية، والخُطط الاستباقية لمثل هذه الجرائم مراقبة التحركات، والاجتماعات المشبوهة في القرى والمدن والمساجد.

> من أهم القضايا الأمنية الملحة هي جرائم الفضاء الإلكتروني

هل هناك سوابق للخُطط الاستباقية في إفشال الجرائم قبل ارتكابها؟

من السوابق التي تم عرضها في المؤتمر اكتشاف أفراد في دول الشك عن طريق المراقبة والملاحظة يضعون وشماً واحداً وبشكل معين في منطقة محددة من الجسم، وعن طريق المراقبة اتضح أنها إشارة عالمية لتنظيم متطرف، وهذه معلومة وملاحظة جيدة وتعد استباقية يمكن أن نضع بعدها الخُطط المنعية.

ومثال آخر نحن في السودان كان لدينا مجموعة متطرفة دينياً (في منطقة السلمة جنوب الخرطوم) صنعوا متفجرات وتم اكتشافهم قبل ارتكاب الجريمة عن طريق سكان المنطقة، وكان معظم أفرادها من طلاب الجامعات وأبناء طبقة مثقفة، منهم عدد من جامعة الرباط الوطني التي أقوم برئاستها، وتم معاملتهم معاملة طيبة، وشكلنا لجنة إرشادية من العلماء لإعادتهم لجادة الطريق، وغسل أدمغتهم من الأفكار المنحرفة، حتى أصبحوا الآن مواطنين صالحين يفيدون المجتمع، وكانت هذه واحده من توصيات الأنتربا أن يتم التعامل فكرياً مع المتطرفين وإرجاعهم للطريق السوي، كما أن من المهام التي أوصى بها المؤتمر العمل على التوعية المجتمعية، ورفع الحس الأمني لدى أفرادها، لكي يتم استباق الجريمة قبل ارتكابها.

انطباعكم عن المؤتمر السابع الذي استضافته الدوحة؟

نحن في منظمة الأنتربا نقدر استضافة قطر للمؤتمرالسابع الذي عقد تحت عنوان (الاتجاهات الحديثة في مكافحة الإرهاب والتطرف) وهي مبادرة كريمة ومعهودة من دولة قطر. وحضور هذا العدد الكبير من أعضاء الأنتربا الذين يمثلون ٧٢ دولة في العالم هي رسالة للعالم أجمع أن دولة قطر دورها الاقليمي مهم. ودلالة على أنها تبادر لمحاربة التطرف والإرهاب ومنذ زمن بعيد. كما أن هذا الاهتمام بمحاربة التطرف كان هو الدافع لدولة قطر لاستضافة هذا المؤتمر. إضافة إلى أن المؤتمر يناقش هذه القضية الملحة والوقاية منها. تُعد جزءًا من استعدادتها لاستضافة كأس العالم ٢٠٢٢. وشاهدنا هذه الاستعدادات الكبيرة الجارية لهذا الحدث المهم.

ونشيد بكلية الشرطة التي أشرفت على تنظيم المؤتمر وعلى رأسها العميد الدكتور/ محمد عبد الله المري ومساعديه من ضباط الكلية والكوادر المساعدة من وزاره الداخلية على هذا التنظيم الدقيق للمؤتمر. الذي كان من المؤتمرات الناجحة جداً تنظيماً واستضافةً. وأكثر مما كنا نضعه في تصورنا. حيث لمسنا منهم الترحاب الحار. وتوفير كل سبل الراحة لأعضاء المؤتمر الذين قاربوا ١١٠ أعضاء. إضافة للبرامج العلمية للمؤتمر كان هناك برامج اجتماعية وزيارات للمواقع التاريخية تُعرف بدولة قطر. سباق الهُجن والمناحف. ومما لفت انتباهنا التطور التكنلوجي الكبير الذي وصلت إليه دولة قطر.

كما زار رؤساء الوفد بالمؤتمر معالي رئيس مجلس الوزراء، ووزير الداخلية راعي المؤتمر ورئيس المجلس الأعلى لكلية الشرطة في مكتبه بوزارة الداخلية. وكانت مقابلة طيبة جداً حيث التقى بكافة رؤساء الوفود والمنظمات المشاركة. وشاهدنا توظيف التكنولوجيا الحديثة في أعمال الوزارة. ومن توسعة وتغطية كاملة في كل المجالات التي تختص بأمن المواطن القطري. وتعدته إلى المواطن الإقليمي والعالمي. حتى تتضافر جهود الدول إقليمياً وعالمياً في محاربة طرق الجريمة ومستحدثاتها.

ما هي مزايا انضمام السودان للإنتربا؟

السودان من الدول المؤسسة للانتربا ومن أوائل المنضمين إليها وعلى مدى ثلاث دورات تم تجديد منصب نائب رئيس الأنتربا للسودان. وذلك لدورها في العملية الأمنية في المحيطين العربي والإفريقي.

ومن المزايا استفادة السودان من البرامج التدريبية الأمنية المشتركة بين الدول تحت مظلة الأنتربا. الذي تنعقد في تركيا والكلية الملكية الماليزية. وهي دورات ثابتة لقيادات الشرطة واستفاد منها عدد كبير من الضباط السودانيين مع رفاقهم من الدول الأخرى. بالإضافة لبرامج تدريبية عبر التواصل الالكتروني. كما يستفيد كل الأعضاء من البحوث الأمنية التي تنشر بمجلة الأنتربا وتوزع لكافة الأعضاء. وهناك موقع إلكتروني للأنتربا تعرض فيه كل الأنشطة وكل البحوث الإلكترونية. توجد ايضا مناهج للتحديث تستفيد منها أكاديميات الشرطة. وجامعة الرباط الوطني في السودان.

ماهية العقد الإلكتروني

النقيب/ خليفة أحمد بوهاشم السيد
رئيس قسم البحوث والدراسات – كلية الشرطة

لا شك أن التطورات التي يشهدها المجتمع الدولي المعاصر في مجال ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أدت إلى احداثيات كبيرة في كافة نواحي الحياة سواء الاقتصادية أو التجارية أو الاجتماعية أو السياسية أو العلمية أو المعلوماتية وغيرها، وأصبح من أهم تطبيقات التكنولوجيا الحديثة ما يعرف بالتجارة الإلكترونية والتي تتضمن بطبيعة الحال العقود الإلكترونية والتي تعد تطبيقاً لتقنية المعلومات والتي يتحقق من خلالها الفائدة المشتركة لكافة أطراف العملية التجارية من الشركات وأطراف التعاقد وكذا المستهلكين لما تتميز به تلك التقنيات من سهولة ويسر، واستجابة لتلك التطورات صدر قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية القطري رقم ١٦ لسنة ٢٠١٠م، الذي يختص بتنظيم كافة المعاملات التجارية التي تتم عن طريق الاتصالات الإلكترونية، وإيضاح ضوابطها وعواقب مخالفتها، لتحقيق الحماية للتاجر والمستهلك معا.

وكما ذكرنا يعد من إيجابيات التقنيات الحديثة إمكانية إبرام العقود الإلكترونية دون حاجة إلى الحضور المادي لأطرافها، أي عدم وجود مجلس حقيقي للعقد بل افتراضي فقط، ومن ثم فهي تندرج ضمن طائفة العقود المبرمة عن بعد، إذ يتم تبادل الإيجاب والقبول عبر الإنترنت بشكل فوري ومعاصر. وسوف نوجز في النقاط التالية بعض الأمور المتعلقة بالعقد الإلكتروني على النحو التالي:

أولا: تعريف العقد الإلكتروني:

يتمثل العقد بصفة عامة في تلاقي إرادتين أو أكثر على إحداث أثر قانوني معين. وقد عرفت المادة الثانية من التوجيه الأوروبي الصادر في ٢٠ مايو ١٩٩٧، والمتعلق بحماية المستهلك في العقود المبرمة عن بعد، المقصود بالتعاقد عن بعد بأنه «أي عقد متعلق بالسلع والخدمات يتم بين مورد ومستهلك من خلال الإطار التنظيمي الخاص بالبيع عن بعد أو تقديم الخدمات التي ينظمها المورد، والذي يتم باستخدام واحدة أو أكثر من وسائل الاتصال الإلكترونية، حتى إتمام التعاقد». ولما كان العقد الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت يتميز بأنه يتم، في الغالب، على المستوى الدولي، فقد ذهب بعضهم إلى تعريف عقد التجارة الإلكتروني الدولي بأنه «العقد الذي تتلاقى فيه عروض السلع والخدمات بقبول من أشخاص في دول أخرى وذلك من خلال الوسائط التكنولوجية المتعددة، ومنها شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، بهدف إتمام العقد».

وفي ضوء ما سبق فإن العقد الإلكتروني هو الذي يتم إبرامه أو تنفيذه من خلال الوسائط الإلكترونية، أو هو الذي يتلاقى فيه الإيجاب بالقبول بين طرفي العقد عبر شبكة اتصالات دولية باستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات، وبقصد إنشاء التزامات تعاقدية، وتشتمل عملية التعاقد الإلكتروني على العديد من المعاملات الإلكترونية، مثل العروض والإعلان عن السلع والخدمات، وطلبات الشراء الإلكترونية، والفواتير الإلكترونية، وأوامر الدفع الإلكترونية وغيرها.

ثانيا: خصائص العقد الإلكتروني:

يتميز العقد الإلكتروني بعدة سمات تميزه عن غيره من العقود التقليدية، منها أنه يتم إبرامه دون أن يجمع أطرافه مجلس عقد حقيقي حيث يتم تبادل الإيجاب والقبول الإلكتروني عبر الإنترنت فيجمعهم بذلك مجلس عقد حكمي افتراضي، كما أنه يتم عبر شبكة اتصالات إلكترونية وليس من خلال الكتابة الورقية التقليدية، كما يتسم العقد الإلكتروني غالبا بالطابع التجاري والاستهلاكي، لأنه غالبا ما يتم بين تاجر أو مهني ومستهلك، ومن ثم فإنه يعتبر من قبيل عقود الاستهلاك ولذلك يخضع العقد الإلكتروني، عادة، للقواعد الخاصة بحماية المستهلك، كما يتميز العقد الإلكتروني أيضا من حيث الوفاء، فقد حلت وسائل الدفع الإلكترونية مثل البطاقات البنكية، والأوراق التجارية الإلكترونية، والنقود الإلكترونية.. في التعاقد الإلكتروني محل النقود العادية، وأخيرا يتميز العقد الإلكتروني أنه يتم إثباته عبر المستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني هو الذي يضفي حجية على هذا المستند، وقد أكد على هذا المشرع القطري في نص المادة الأولى من القانون المشار إليه سابقا على أن «يُعد التوقيع الإلكتروني هو ما يوضع على رسالة البيانات ويتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز، أو إشارات، أو غيرها، ويكون له طابع متفرد، يستخدم لتحديد هوية المُوَقع، ويميزه عن غيره، وبفرض بيان موافقة المُوَقع على رسالة البيانات.

ثالثا: وسائل إبرام العقد الإلكتروني:

تتطلب المعاملات الإلكترونية وسائل تتفق وتتلاءم مع طبيعة هذه المعاملات، ومن أبرز هذه الوسائل «البريد الإلكتروني الذي يسمح بتبادل الرسائل المكتوبة بين الأجهزة المتصلة بشبكة المعلومات، ونظام التبادل الإلكتروني للبيانات والذي أصبح حقيقة واقعة فرضت نفسها في مجال المعاملات الإلكترونية». ويمثل الأخير مجموعة من المعايير المستخدمة في تبادل معلومات المعاملات الإلكترونية بين أجهزة الكمبيوتر التابعة للشركاء التجاريين وتنفيذ الصفقات التجارية بطريقة إلكترونية بدون استخدام الورق.

رابعا: تكوين العقد الإلكتروني:

لا شك أن العقد الإلكتروني يختلف عن العقود التقليدية نظرا لأنه ينعقد دون حضور مادي لأطرافه في مجلس العقد، حيث يكون كل طرف في مكان أو في دولة أخرى تختلف عن مكان الآخر، أي إن أطراف التعاقد الإلكتروني يجمعهما مجلس عقد حكمي فقط، ومن ثم يتطلب الأمر التراضي بين طرفي العقد الإلكتروني إيجابا وقبولا، وأن تتجه إرادتهما إلى إحداث الأثر القانوني المقصود منه، ويجب أن يصدر القبول مطابقا للإيجاب، والمقصود بتطابق الإيجاب والقبول ليس تطابقهما في كل المسائل التي تدخل في العقد بل تطابقهما في شأن المسائل الجوهرية والرئيسية وعدم اختلافهما في شأن المسائل التفصيلية، وهو ما يثير مسألة غاية في الأهمية وهي اختلاف صيغ الإيجاب والقبول الإلكتروني. ومما سبق يتضح لنا أن العقد الإلكتروني يتم إبرامه دون حاجة إلى الحضور المادي لأطرافه، وأنه يتم عبر شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد «شبكة الإنترنت»، كما يُجنب أطرافه الكثير من النفقات المالية، كما أنه يوفر الوقت والجهد والسرعة في التعاقد، مما يسهل التعاملات التجارية بين الشركاء، ويضاف إلى ما سبق أن العقد الإلكتروني له الطابع الدولي حيث يمكن أن يتم بين أشخاص من دول مختلفة، ومن ثم لابد من قيامه على أركان تجعله صحيحا ومنتجا لجميع آثاره وهو ما يتطلب صحة التراضي بين طرفي العقد دون عيب من عيوب الإرادة، إضافة إلى سبب ومحل مشروعين، وكذا توفر جميع شروط تحديد المسؤولية المتعلقة بالمتعاقدين.

الإرهاب
الأسباب والدوافع والآثار السلبية

النقيب الدكتور/ دلهم ناصر الهاجري
عمـادة الشـؤون الأكاديميـــة - كلية الشرطة

يُعتبر الإرهاب من الظواهر القديمة قدم الإنسان نفسه، تطور ونما مع تطور ونمو الحياة البشرية، ولقد مر بحقب تاريخية متعددة اخذ أشكالا مختلفة خلالها فعرفته الحضارة المصرية القديمة وحضارة اليونان والرومان والحضارة الإسلامية، وأخذ مفهوم الإرهاب يتبلور على الصعيد السياسي والقانوني في أعقاب الثورة الفرنسية وبعد الحرب العالمية الثانية وما رافقها من معاهدات ومواثيق تعالج الظاهرة من منظورها القانوني.

وعرفت الأمم المتحدة الإرهاب بأنه الأعمال الموجهة ضد دولة أخرى أو سكانها من شأنها إثارة الرعب ضد شخصيات أو مجموعات من الأشخاص أو لدى الجمهور، فيما عرّفه الاتحاد الأوروبي بأنه العمل الذي يؤدي لترويع المواطنين بشكل خطير، أو يسعى إلى زعزعة استقرار أو تقويض المؤسسات السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لإحدى الدول، أو المنظمات، وجاء في تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب(كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيًا كانت بواعثه أو اغراضه ويقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر).

وقد أفرد القانون القطري مساحة تشريعية لتعريف الإرهاب وسن المواد القانونية الرادعة لهذه الجريمة وقد جاء في المادة الأولى من قانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤ مكافحة الإرهاب القطري «تعتبر جريمة إرهابية في تطبيق أحكام هذا القانون الجنايات المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر، إذا كان الغرض من ارتكابها إرهابيًا. ويكون الغرض إرهابيًا إذا كان الدافع إلى استعمال القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع، هو تعطيل أحكام النظام الأساسي المؤقت المعدل أو القانون أو الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر أو الإضرار بالوحدة الوطنية، وأدى ذلك أو كان من شأنه أن يؤدى إلى إيذاء الناس أو تسبيب الرعب لهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو الصحة العامة، أو الاقتصاد الوطني، أو المرافق أو المنشآت أو الممتلكات العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها أو عرقلة أدائها لأعمالها، أو منع أو عرقلة السلطات العامة عن ممارسة أعمالها». واكتسبت جرائم الإرهاب بعدًا دوليًا نظرًا لأنها أصبحت تهدد النظام الدولي بأكمله وليس دولة بعينها، وهذا ما عزز الشعور لدى جميع الدول بالتعاون والاتفاق على الحد من هذه الجرائم ومكافحتها دوليًا. ويتسم العمل الإرهابي بأنه يقوم على أفكار وأيديولوجيات دينية أو فكرية متطرفة أو سياسية أو طائفية عرقية، لذا فإنه يكون أكثر دموية فهو عمل من أعمال العنف أو التهديد به، وهو يلزم مظهرًا ماديًا خارجيًا ملموسًا يجسد السلوك الإرهابي.

وتتضح خطورة هذه الظاهرة ليس في عدد الضحايا من قتلى ومعوقين ومشردين ولا في حجم الخسائر المادية التي تلحق بوسائل الاتصالات والمباني والمؤسسات العلمية والمزارع والمصانع وفي كل ما يمكن أن نمتد اليه وسائل الإرهاب الحديثة، وكذلك أيضا كونه يمثل رؤية معادية للحضارة الحديثة والعصرية وتقويض لفكرة (التعايش الحضاري) في عالم تقاربت فيه المسافات وتفاعلت فيه التلاقح بين الثقافات، وتوسع الإرهاب الذي يتسم دائمًا بطابع العنف والعدوانية والقسوة ليشمل أقطارًا عديدة مما أدى إلى ترويع نفوس الآمنين، وإلى تقويض النظم الاجتماعية لبعض الدول والشعوب مدمرًا لمصالح مجتمعاتها الأساسية هادمًا المبادئ

الأساسية والحربات معرضًا النظام العام والسلام الدولي للخطر الشديد. ويبرز الإرهاب آثاراً تمتد سلبياتها على المجتمعات لسنوات طويلة بذوق ويلاتها الأجيال القادمة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

١. إن الأعمال الإرهابية وسيادة حالة التوتر وعدم اليقين في أوساط المستثمرين، تعتبر من المخاطر غير المشجعة للمستثمرين على زيادة أو التوسع في استثماراتهم. وكذلك إلغاء أو تأجيل اتخاذ الكثير من القرارات الاستثمارية، وخاصة مع الدولة التي تعاني من مشكلة الإرهاب. وبحسب إحدى الدراسات التي أجريت لمعرفة اثر النزاعات المسلحة في المتغيرات الاقتصادية الرئيسة، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة من خلال تحليل آثار اثنين وعشرين نزاعًا مسلحًا هي: تدهور معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض معدلات الاستثمار، وزيادة الإنفاق على الدفاع على حساب القطاعات التنموية الأخرى.

٢. الأعمال الإرهابية تحد من النشاط السياحي والذي يعد من مصادر الدخل القومي لكثير من الدول.

٣. إن الإرهاب يساعد على وجود ظاهرة الاقتصاد الخفي، مثل تجارة المتفجرات والسلاح.

٤. الأعمال الإرهابية تعمل على الإضرار بميزانية الدولة التي واجهت العمليات الإرهابية، ويتمثل ذلك من جانبين الأول: تزايد نفقات الدولة على جهود مكافحة الإرهاب والثاني: التعويضات المدفوعة لضحايا الإعمال الإرهابية، وعلاج المصابين، وإصلاح ما خلفه الإرهاب من دمار.

٥. انتشار المضاربات العقارية، وذلك من خلال عودة الأموال المحلية أو الأجنبية بعد أي عملية إرهابية، سيؤدي ذلك إلى توظيف هذه الأموال في سوق العقارات، ويصاحب ذلك آثار اقتصادية سلبية عدة؛ ولعل من أبرزها حجب هذه الأموال عن المجالات الاستثمارية الحقيقية، وعدم توظيفها لزيادة فرص العمل لتحقيق التنمية.

٦. التدخل في الشؤون الداخلية للاقتصاد: عادةً يتم هذا التدخل عن طريق مطالبة الجهات الدولية بمعرفة جميع الوثائق والبيانات المتعلقة بالحسابات البنكية للأشخاص والمؤسسات داخل الدولة، بقصد تتبع مصادر تمويل الإرهاب والمنظمات الإرهابية

٧. إرتباط التأمين بالمخاطر، إن الإعمال الإرهابية التي تحدث في مختلف دول العالم، تؤدي إلى حدوث خسائر لقطاع التأمين العالمي والإقليمي والمحلي، جراء تلك الأعمال الإرهابية، وهذه الخسائر قد تكون مباشرة على شكل تعويضات، أما الخسائر غير المباشرة فمن الصعب تقديرها، لأنها قد تمتد لسنوات طويلة، ولهذا فإن قطاع التأمين في الدول العربية يتأثر بالإعمال الإرهابية التي حدثت، مما يضيف ذلك أعباء جديدة على هذا القطاع، ولذلك فانه يتوجب على شركات التامين المحلية والعربية الاندماج لزيادة حجمها والاستفادة من اقتصادياته.

إن الإعمال الإرهابية التي حدثت كان لها أثر واضح في تزايد معدلات البطالة في معظم دول العالم، وحسب صندوق النقد الدولي، الذي أشار إلى أن معدل البطالة في الدول الرئيسية قد ارتفع من ٥,٩٪ عام ٢٠٠١ الى٦,٥ ٪ عام ٢٠٠٢، وفي الولايات المتحدة الأمريكية فقد ارتفع معدل البطالة من ٤,٨٪ عام ٢٠٠١ إلى ٥,٨٪ عام ٢٠٠٢. وحسب ما ذكرت وزارة العمل الأمريكية أن قطاع التصنيع وحده قد فقد ٢,٦ مليون وظيفة خلال العامين اللذين تليا هجمات سبتمبر.

وتعددت الوسائل والأساليب التي تلجأ لها المجموعات الإرهابية لتحقيق أهدافها وغاياتها، كما وتطورت تلك الأساليب باختلاف المكان والزمان وباختلاف الإمكانات والقيادات و بتفاوت وتباين الأهداف والتنظيمات من حيث الحجم والتنظيم والتخطيط والدقة التي قد تتوفر جميعها أو بعض منها، على أنه يمكن القول بوجود نمط عام مشترك من الأساليب الإرهابية يتركز بصورة أساسية على:

١. الاختطاف: وتشمل خطف وسائل النقل إذ يمارس من قبل الإرهابيين بقصد إحداث أكبر قدر من التأثير الإعلامي والدعاية لقضيتها الأمر الذي يؤدي إلى تعريض ركاب وسيلة النقل للخطر وخاصة الطائرات ذاتها وما قد يتبعه من تأثير سلبي على حركة النقل الجوي، واختطاف واحتجاز الأشخاص.

٢. حرب العصابات: تعتبر الأدوات التي تعتمدها المنظمات الإرهابية في ممارستها للإرهاب تتمثل بين حرب العصابات، والاغتيالات وتدمير المنشآت العامة واحتجاز الرهائن، وخطف الطائرات، وقد أخذت حرب العصابات أبعادها الهامة في حرب أمريكا اللاتينية بصورة خاصة بعد نجاح الثورة الكوبية عام ١٩٥٩، وقد مورست هذه الحرب في كولومبيا، غواتيمالا، بوليفيا، فنزويلا، والبرازيل وحاربتها الولايات المتحدة بإرهاب معاكس من خلال تنظيمات مسلحة كانت تمولها وتدربها مثل: منظمات تونتسي، وماكوتسي في هابيتي، وفرقة الموت في البرازيل، واليد البيضاء في غواتيمالا، ويعتبر «تشي غيفارا» رائد حرب العصابات في أمريكا اللاتينية.

٣. الاغتيال السياسي: هو ظاهرة استخدام العنف والتصفية الجسدية بحق شخصيات سياسية كأسلوب من أساليب العمل والصراع السياسي ضد الخصوم، بهدف خدمة اتجاه أو غرض سياسي ومن أشهر فرق الموت التي تمثلتها في التاريخ الإسلامي فرقة الحشاشين.

٤. استخدام المتفجرات: وهي وسيلة مفضلة للإرهابيين وأصبحت تستخدم الآن على نطاق واسع. ويرجع ذلك لعدة أسباب هي: سهولة استخدام المتفجرات فضلاً عن سهولة الحصول عليها أو صناعتها، وكفاءة الاستخدام من حيث تحقيق أهدافها بدرجة عالية من الدقة، تتمتع بها حيث يمكن استخدامها عن طريق التحكم عن بعد.

٥. الإرهاب الإلكتروني: يعتمد الإرهاب الإلكتروني على استخدام إمكانيات أو مقدرات الحاسب الآلي في ترويع أو إكراه الآخرين، ويُعد الإرهاب الإلكتروني نمطاً جديداً من الحروب التي لا تعتمد على استخدام الأسلحة والمتفجرات وينطوي على استخدام أو استغلال المجرمين لعدم حماية أو قابلية الأنظمة المدنية والعسكرية للمخاطر على النحو الذي يؤدي إلى التأثير على الأمن الوطني والعالمي، لذلك يشهد مستقبل الإرهاب في القرن الحالي أسوأ أنواع الإرهاب الإلكتروني.

BANK

الشروط الشكلية لإنشاء الشيك في القانون القطري

بقلم/ عبدالله عفاس المري
قسم البحوث والدراسات – كلية الشرطة

مر معنا في الجزء الأول من هذا المقال والمنشور في العدد السابق أن الشيك أحد أهم الأوراق التجارية التي نظمها قانون التجارة القطري رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦م. ولا أكون مبالغاً إذا قلت إن الشيك هو أهم الأوراق التجارية على الإطلاق في الواقع العملي بسبب شهرته واعتماد الناس في تعاملاتهم عليه، وقد تناولنا في الجزء الأول الشروط الموضوعية لإنشاء الشيك، وفي هذا الجزء نتناول الشروط الشكلية لإنشاء الشيك.

وتتسم الأوراق التجارية عموماً بالشكلية حيث عرّف هذا القانون الأوراق التجارية في المادة ٤٤٧ منه بأنها «صكوك مكتوبة وفق أشكال حددها القانون....». ولما كان الشيك ورقة تجارية فإن ذلك يستلزم أن يكون مكتوباً وفقاً لصراحة النص سالف الذكر. كما أنه لا يكفي للاعتراف به قانوناً أن يكون مكتوباً فحسب، بل لابد أن يتضمن بيانات معينة استلزمها القانون. ومن ثم يمكننا القول بأن الشيك يجب أن يكون –للاعتراف به قانوناً– مكتوباً ومشتملاً على بيانات معينة استلزمها القانون. وبناء على ما تقدم يتضح أن الشروط الشكلية تشمل الكتابة والبيانات الإلزامية، وهذا ما سنبينه على النحو التالي:

أولاً: الكتابة

يجب أن يكون الشيك مكتوباً مثله مثل الأوراق التجارية بوجه عام. ويجب أن يكون كافياً بذاته ولا يحيل إلى وقائع أو اتفاقات خارجة عنه. ذلك أن الأوراق التجارية – بوجه عام– يحكمها مبدأ هام هو مبدأ الكفاية الذاتية.

وتعد الكتابة ركناً جوهرياً في الالتزام الصرفي الذي لا يكون له وجود إلا بوجود الصك. ويترتب على ذلك عدم جواز إقامة الدليل على إصدار الورقة التجارية بالبينة أو الإقرار أو اليمين. كذلك إذا لم تشتمل الورقة على البيانات الإلزامية فلا يجوز تكملة النقص بواسطة وسائل إثبات خارجة عن الورقة التجارية ذاتها.

ثانياً: البيانات الإلزامية

تنص القوانين في معظم الدول على وجوب اشتمال الشيك على بيانات معينة محددة في القانون، وهذه البيانات هي البيانات الإلزامية. وقد نص قانون التجارة القطري عليها في المادة ٥٦١ على أنه «يجب أن يشتمل الشيك على البيانات التالية:

كلمة «شيك» مكتوبة في متن الصك. وباللغة التي كتب بها.

تاريخ ومكان إصدار الشيك.

اسم من يلزمه الوفاء (المسحوب عليه).

اسم من يجب الوفاء له او لأمره على النحو المنصوص عليه في المادتين (٥٦٧)، (٥٦٨) من هذا القانون.

امر غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود.

مكان الوفاء.

اسم وتوقيع من أصدر الشيك(الساحب).»

ويتضح من ذلك أن الشيك يقترب من الكمبيالة في شأن البيانات الإلزامية. باعتبارهما من الأوراق التجارية ثلاثية الأطراف، وكلاهما يتضمن بياناً باسم المسحوب عليه وبياناً بأمر الدفع.

ونعرض البيانات الإلزامية بشيء من التفصيل على النحو التالي:

١ – ذكر كلمة شيك في متن الصك باللغة التي كُتب بها.

يستلزم القانون القطري في الشيك أن يكتب لفظ «شيك» وذلك لبيان هذه الورقة ودرء الخلط بينها وبين أي ورقة أخرى كتمييزه عن الكمبيالة والسند لأمر. كما يشترط القانون أن يكون بذات اللغة التي كتب بها. فيُقال «ادفعوا بموجب هذا الشيك لأمر .....

٢ – أمر غير معلق على شرط بدفع مبلغ معين من النقود.

نص القانون القطري في المادة ٥٦١على أن الشيك يجب أن يشتمل على « امر غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود.» ونص في المادة ٥٦٥ على أنه «إذا كُتب مبلغ الشيك بالحروف والأرقام معاً. فالعبرة عند الاختلاف تكون بالمكتوب بالحروف». ويتضح من ذلك أن القانون يوجب أن يتضمن الشيك وفقا للمادة ٥٦١:

أمراً من الساحب إلى المسحوب عليه.

أن يكون هذا الأمر غير مقترن بقيد أو شرط.

وفاء مبلغ معين من النقود.

وهذا المبلغ يجب أن يعين على وجه الدقة. حيث إنه لن يؤدي وظيفته إذا لم يكن معينا على وجه الدقة. وذلك لأنه أداة وفاء ومن ثم يكون سهل التداول. فلا تصح عبارة «ادفعوا مالي بذمتكم». أو « ادفعوا رصيد حسابي لديكم». فهذه العبارات تنزع عن الصك صفته كشيك. وإذا عُلق الدفع على شرط؛ بطل الشيك وتحول إلى سند عادي بالمديونية. وحيث إن موضوع الشيك الأساسي هو النقود، وليس بضائع مثلا، فإن تحديد النقود يجب أن يكون دقيقا. ويجري العمل على كتابة المبلغ بالأرقام والحروف معاً. وإذا اختلفنا اعتمدت الحروف. وذلك لأن الساحب يعتني عناية أكبر عند كتابة المبلغ بالحروف بما يُظن معه أنها إرادته الحقيقية.

٢ – البنك المسحوب عليه:

يجب أن يتضمن الشيك بيان اسم المسحوب عليه الذي يصدر إليه الأمر بالدفع. ولا يجوز سحب الشيك إلا على بنك، وفقاً لنص القانون في المادة ٥٦٢. ولا يقدم الشيك للمسحوب عليه للقبول كالكمبيالة. وإنما يقدم للوفاء، وذلك لأنه واجب الدفع لدى الاطلاع. كما لا يجوز أن يكون المسحوب عليه هو الساحب نفسه. وإلا فقد صفته كشيك وغدا في الواقع سنداً إذنياً. ومن ثم فإن الشيك لا بد أن يكون المسحوب عليه فيه بنكاً. وذلك وفقاً لنص القانون. وهذا الحكم يؤدي إلى تجميع الشيكات لدى البنوك وتسويتها بطريق القيد أو المقاصة. وسحب الشيك على بنك يوفر بلا شك للمستفيد ولحملة الشيك المتعاقبين من بعده ضماناً لا يوفره سحبه على أحد الأفراد. كما أن المشرع استلزم أن تكون الشيكات على نماذج من البنك نفسه. ويكون مكتوباً على كل شيك منها اسم العميل ورقم حسابه. ولا يعترف القانون بالشيكات التي لا تكون من هذه النماذج. أي لا يعترف بها كشيكات، وقد تصلح أن تكون سند مديونية عادي.

كما نص القانون في المادة ٥٦٨ على أنه لا يجوز أن يكون الساحب مسحوباً عليه إلا في حالات ذكرها على سبيل الحصر وهي:

١ – حالة سحبه بين فروع البنك الواحد بعضها البعض أو بينها وبين المركز الرئيسي للبنك.

٢ – حالة سحبه من منشأة على منشأة أخرى كلتاهما للساحب نفسه.

ولكن بشرط ألا يكون الشيك مستحق الوفاء لحامله.

٤ – مكان الوفاء:

يجب أن يتضمن الشيك بيان لمكان الوفاء، حتى يعرف المستفيد أو حامل الشيك المحل الذي يقدم فيه الشيك لتحصيل قيمته. ولكن عدم النص عليه في الشيك لا يجعله باطلاً، بل إنه إذا لم يذكر في الشيك مكان الوفاء به فيعد المكان المذكور بجانب اسم المسحوب عليه مكاناً للوفاء. أما إذا ذُكرت عدة أمكنة بجانب اسم المسحوب عليه فيكون الشيك واجب الدفع في المكان المذكور أولا؛ وإذا لم تذكر هذه الإيضاحات وغيرها فيكون الشيك واجب الدفع في المركز الرئيسي للمسحوب عليه. وقد يُحرر في مدينة ويكون مستحق الوفاء في مدينة أخرى أو دولة أخرى. ويجوز بموجب اتفاق خاص بين الساحب والمسحوب عليه النص في الشيك على الوفاء به في مقر بنك آخر.

مفهوم الأداء الأمني الاستراتيجي وخصائصه

الدكتور / محمد كمال شعبان

الأستاذ المساعد بقسم علوم الشرطة – كلية الشرطة

إن الأداء الاستراتيجي علم له خطوات ومراحل متفق عليها في الفكر الإداري، فالأداء الاستراتيجي هو علم وفن ويتمثل العلم في مجموعة من المبادئ المستقرة في الفكر الإداري، ويتمثل الفن في قدرة ضابط الشرطة على تطويع تلك المبادئ بما يتفق مع طبيعة المنظومة الشرطية التي يعمل بها، وتدفع نحو إدارة استراتيجية فعالة.

حيث يركز الأداء الأمني الاستراتيجي على استغلال الفرص والاستفادة من نقاط القوة، ومقاومة التهديدات وتلافي جوانب النقص والقصور، سواء في القدرات والسمات الشخصية أو المهارات المكتسبة، وهو المعيار الأساسي لنجاح أي مؤسسة وخاصة في المجال الأمني، بحيث يمكن اكتشاف المشكلات مبكرًا سواء كان مرجعها العنصر البشري أو التقني أو التنظيمي، وبالتالي الأخذ بزمام الأمور مبكراً بدلاً من أن يكون الأداء البشري ارتجالياً يعتمد على ردود الفعل دون تنظيم أو تخطيط.

فوجود نظام للأداء الأمني الاستراتيجي يتكون من منظومة متكاملة من الإجراءات والخطوات يتبعها جميع العاملين، مع وجوده إدارة عليا على قناعة بأهمية المنهج العلمي في الأداء ومن ثم تجنب حدوث أي مشكلات بسيطة أو استراتيجية، ويسهل معه وجود معيار واضح لتوزيع الموارد وتخصيصها على حسب الكفاءات البشرية المتاحة أو المطلوبة. وقد بات واضحًا أن نجاح المؤسسات الأمنية العصرية هو نتاج استراتيجيات مبتكرة للأداء وضعها استراتيجيون على مستوى عال من الكفاءة، وأصبح الوصول إلى ذلك أمراً بالغ الأهمية لأنه أصبح ضروريًا لمواجهة المتغيرات العالمية.

وبناء على ما سبق نبدأ بتعريف ما هو الأداء الاستراتيجي، على النحو التالي:

[أولاً] مفهوم الأداء الأمني الاستراتيجي:

هو عبارة عن قواعد عمل ثابتة وأساسية، لتحقيق الأهداف الكلية والنهائية للمؤسسة وتعرف بعض المعاجم الأداء الاستراتيجي للدولة بوجه عام هو «فن الاداء الشامل على مستوى الدولة حيث يتسق أداء الخطط الاقتصادية والاجتماعية، مع أداء الخطط الإعلامية والسياسية والعسكرية والأمنية ويوصف بأنه الأداء العام المتكامل وفق أهداف وسياسات واضحة ومحددة المعالم».

ومن ثم فالأداء الأمني الاستراتيجي هو عبارة عن «الأداء الواعي بالمسؤولية التي تستنبط من تفكير وتدبر وتأمل الماضي والحاضر والمستقبل، بهدف الوصول إلى مجموعة منسقة من الأعمال الجوهرية التي ترشد مختلف جوانب العمل الأمني ووسائله وإمكانياته بغية تحقيق الأهداف التنفيذية والتكتيكية والكلية الموضوعة».

وبالتالي نستخلص من هذا التعريف عدة عناصر:

- لابد من تهيئة المنظمة داخليًا بإجراء تعديلات في الهياكل التنظيمية والإجراءات والقواعد والأنظمة والقوى العاملة بالشكل الذي يزيد من قدرتها على التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية بكفاءة وفعالية.
- تحديد الأولويات حسب الأهمية النسبية للأهداف طويلة الأجل والمتوسطة والسنوية وما يتبعها من سياسات.
- إيجاد معيار موضوعي للحكم على كفاءة الأداء الأمني الاستراتيجي، وزيادة فاعلية وكفاءة عمليات اتخاذ القرار سواء اليومية أو المرحلية أو الاستراتيجية، وكذلك ضرورة التنسيق والرقابة واكتشاف وتصحيح أي أخطاء فردية أولاً بأول (حيث إن علاج أي مشكلات بسيطة منذ بدايتها يجعلنا نتلافى الوقوع في أي مشكلات استراتيجية يصعب حلها مستقبلاً).

[ثانياً] خصائص الأداء الأمني الاستراتيجي:

كما تبين لنا من التعريف بأن الأداء الاستراتيجي يختلف جملة وتفصيلاً عن الأداء العادي، من حيث مساسه بعناصر ركنية لتحقيق الأهداف الموضوعة، بمعنى أنه يهتم بالمسائل العملية التنفيذية والاستراتيجية في آن واحد، والتي من شأنها أن تؤثر على العمل بكليته تأثيرا حيويا، ومن ثم فإننا نرى أن الأداء الأمني الاستراتيجي يتسم بخمس خصائص أساسية وهي :

(١) الشمول بمعنى أنه يراعى في الأداء الاستراتيجي النظرة الشاملة لوضع المؤسسة الأمنية ككل، ومن خلال هذه النظرة، نضع ما يناسبها من أداء وفق خريطة الأهداف الكلية، بعيداً عن الأداء الفردي المحصور في جزء أو قطاع من المؤسسة الأمنية، أو القياس عليه في باقي قطاعات المؤسسة الأمنية، والأخطر هو تعميم نتائج النظرة الفردية، على باقي إدارات وأقسام المؤسسة، بما يتنافى مع أساس الأداء الاستراتيجي.

(٢) التكامل بمعنى ضرورة أن تتكامل كل جزئيات الأداء بالأقسام والادارات الأمنية، مع بعضها البعض في تجانس نوعي وكمي ومهني، بحيث تسعى في انسجامها نحو نفس الهدف الذي حددته الإدارة الاستراتيجية العليا، وفي الوقت ذاته لا يتعارض مع مبدأ التكامل في الاعتماد على وحدات أو قطاعات معينة أو مؤثرة دون غيرها، مما يؤدي إلى سرعة تنفيذ المهام ودقة تحقيق الأهداف.

(٣) المرونة: ويعني ذلك تجنب وتلافي جمود الأداء الأمني على كافة المستويات الإدارية، فما دامت الأحداث ومجريات العمل الأمني غير جامدة، وما دامت عرضة لكثير من التغييرات والتعديلات خلال الفترات الزمنية المتلاحقة.

لذا كان لزاماً أن يتسم الأداء الاستراتيجي المنشود بعدم الجمود لتستطيع مواجهة الأحداث المتنوعة، حيث إن عدم الجمود يعني ضرورة أن ترتب أولويات تحقيق الأهداف مثل (قوانين وقواعد العمل – الوسائل والأساليب – التحديات والفرص – تنظيم العمل في ظل الأوقات العادية وأوقات المخاطر المحتملة والتهديدات المتفاوتة)، كما يجب أن يكون الأداء قابلاً للتعديل في أي وقت لمواجهة ما يطرأ من تغييرات طارئة.

(٤) الكفاءة ويعني بذلك أن يكون الأداء الاستراتيجي قادراً على الاستخدام الأمثل للإمكانيات والمهارات المتاحة، بما يتناسب مع الأهداف الموضوعة، ومن ثم تظهر أهمية ذلك الأداء عند تحقيق الأهداف الاستراتيجية ذات حساسية أو خطورة، أو عند تضارب المصالح، ومن ثم فإن الأداء الاستراتيجي السليم يضاعف كفاءة الاستفادة واستغلال الإمكانيات والطاقات البشرية المنفذة، علاوة على الدعم المعنوي لجميع المستويات بالمؤسسة الأمنية.

(٥) التطوير يجب أن يتلاءم الأداء الاستراتيجي مع تطور الجريمة، وتطور أساليب وتقنيات ارتكابها، فعقيدة الأداء الاستراتيجي في الحقيقة تعتمد على النجاح في تصنيف وإختيار أكثر الوسائل ملاءمة، وأكثرها فاعلية لكل ما يستجد من تكنولوجيا وفكر جديد، فلكل مهمة/حدث أمني أداء أستراتيجي يتناسب مع مكونات عناصرها، وفي الوقت ذاته يتواكب مع تطورها.

الخلاصة:

نرى أن المستويات التنفيذية خاصة في المجال الأمني لا تحبذ الخضوع لقيود الأداء الاستراتيجي، والذي تعتبره قيداً على العمل وعلى حريتها في الحركة نتيجة سوء فهمها له، على الرغم من أن الاداء الاستراتيجي هو في الحقيقة إطار إيجابي للعمل يساعد المؤسسات ولا سيما الأمنية على قيامها بوظائفها بكفاءة وشمولية، ويزيد من قدرتها على تحقيق النتائج المرجوة سواء على المدى القصير أوالمتوسط أوالبعيد، والذي يصب بلا شك في الصالح العام للدولة.

التنبؤ الأمني
ودوره في منع وقوع الجريمة

دراسة تحليلية من منظور علم النفس الجنائي والاجتماعي والشرطي

Social & Police & Psychology Science Criminal

الدكتور/ محمد عبد العزيز الشريف

أستاذ محاضر العلوم الجنائية والأمنية – معهد تدريب الشرطة

قال تعالى: (سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ) صدق الله العظيم، لا ريب في أن التنبؤ الأمني للأجهزة الشرطية تشكل ضرورة حتمية لاعتبارات ذاتية وخارجية، لأنها المعنية بحماية الأمن في مختلف مجالات الحياة فمعظم المشاكلات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، أصبح لها انعكاسات أمنية واضحة كما أن جهاز الشرطة يؤدي واجبه في مجتمع دائب الحركة، وبصورة متسارعة، ومتلاحقة مع تطور الحياة المعاصرة، مما يجعل إمكانية رصدها، وتحليل أبعادها، وتأثيراتها أمراً ليس باليسير.

كل ذلك يدور في فلك علم النفس الجنائي والاجتماعي والشرطي، ومن خلال التعمق في دراسات علم النفس الحديث والتحليل النفسي للغة الجسد– Psychology Body language – ومعطياتها ومردودها جنباً إلى جنب مع الحس والتنبؤ الأمني الذي يحلل الأحداث والملابسات البيئية والسوابق الجنائية والاجتماعية والظروف الأمنية التي تسبق الحوادث والجرائم الجنائية.

ومن ثم فإن مواجهة الشرطة للمواقف الأمنية المختلفة، لا يمكن أن تعتمد على مهارة أو خبرة مسؤول أو أكثر بل من المحتم الاستعانة بالأساليب العلمية الحديثة في الإدارة والسيناريوهات المعدة سلفاً لمثل هذه المواقف، والتي تقوم على التنبؤ المستقبلي والتحليلي والسيكولوجي للمتهمين والضالعين في الحوادث الجنائية. ومن ثم فإن تلك المواقف الأمنية وهذا النمو جاء أصلاً نتيجة الاحتكاك بين الاتصالات وعالم الرياضيات والفضاء، والكون الافتراضي وعالم الواقع.

ونظراً لاعتماد التنبؤ على البيانات والمعلومات باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، حيث إنه عند تحليل تلك المعلومات ووضعها في إطار مترابط تنشأ المعرفة، وهي نموذج فكري يمكن تطبيقه بدرجة من الاعتماد على توقعات الأفراد بناءً على الاستناد على مجموعة من المعلومات أو التجارب السابقة وتعد إدارة المعرفة، من أحدث المفاهيم الإدارية والتي نمت الأدبيات المتعلقة بها كماً ونوعاً.

وفي هذا الصدد فقد قامت شرطة اسكوتلانديارد بالمملكة المتحدة (بريطانيا) ببرمجيات متطورة تساعدها على التنبؤ بمكان الجريمة وزمانها قبل وقوعها، تقوم المنظومة على دراسة أنماط واتجاهات حوادث سابقة وحالية ثم ربط المعلومات بجملة بيانات أخرى بينها تقارير جنائية وتقديرات أمنية وملفات عن سلوك المجرمين الإجرامي وحتى نشرات الأرصاد الجوي، وتستخدم هذه المادة مجتمعة لتحديد المناطق الساخنة وبؤر الحوادث الأمنية بحيث تتمكن قوات الشرطة من تخصيص موارد وقوات كافية لتلك الأماكن التي من المرجح أن تقع فيها جرائم محدَّدة.

إن التكنولوجيا الجديدة التي تنتمي إلى اختصاص يشهد نمواً متسارعاً تحت عنوان «التحليل التنبؤي الأمني»، وقد أجريت هذه الاختبارات بصورة سرية في بريطانيا، بعد تجربة أجريت بنجاح في مدينة ممفيس بولاية تينسي

الأميركية. وأكدت شرطة المدينة أن البرمجية الجنائية كانت السبب الأساسي في انخفاض الجريمة إجمالا بنسبة ٣١ ٪ وجرائم العنف تحديدا بنسبة ١٥ ٪. كما كانت التكنولوجيا الجديدة وراء ارتفاع المعنويات بين أفراد شرطة المدينة بزيادة معدلات التوقيف وإشعارهم بأن عملهم يحقق نتائج ملموسة. وتبين من خلال دراسات وحدة التحليل الجنائي في شرطة ممفيس أن البرمجيات الجديدة أداة أشد فاعلية من التحرك بعد وقوع الجريمة لاكتشاف مرتكبها لأنها تضع أفراد الشرطة في المنطقة وقت ارتكاب الجرائم.

وفي بريطانيا استخدمت وزارة العدل هذا العام تقنيات التحليل التنبؤي للتعرف على السجناء الذين أنهوا عقوباتهم بالمؤسسات العقابية. ومن المرجح أن يعودوا الى عالم الجريمة مجددا بالاستناد إلى ظروف مثل السكن ومستوى التعليم والعلاقات الخاصة والاجتماعية والوضع المالي ونمط الحياة ودائرة الأصدقاء وتعاطي المخدرات والكحول والحالة العاطفية والسلوك والمواقف. وفي ولاية فلوريدا بدأت وزارة العدل الأميركية استخدام البرمجيات نفسها، للتنبؤ بالأحداث الجانحين. الذين من المرجح أن يكرروا أفعالهم الجنائية وإرسال الذين يرشحهم الكومبيوتر إلى دورات وقائية وبرامج تثقيفية هدفها إبقاؤهم على الطريق القويم ومنع عودتهم إلى مهاوي الرذيلة والجريمة.

وفي الحقيقة ينبغي التخطيط الشرطي الناجح البحث عن المصادر التى يمكن التنبؤ من خلالها باحتمال حدوث مواقف أمنية مستقبلية ودراسة تلك المصادر، والمعلومات، والبيانات الناتجة عنها، وجمعها، وتحليلها، وتفسيرها وعرضها بصورة مبسطة حتى يمكنه الحصول منها على مؤشرات جيدة تسهم فى وضع الخطة اللازمة لاحتواء ذلك الموقف الأمني وتلك المصادر والتي يستقى منها تنبؤ البيانات والمعلومات اللازمة لنشأته وقيامه يمكن إجمالها في المصادر التالية:

- التاريخ الأمني، تصور المستقبل الأمني، بناء على المعلومات الأمنية الميدانية، والإحصاء الجنائي والمعلومات والبيانات المسجلة إلكترونياً. ويتمثل ذلك التصور في العناصر التالية:
  - في إطار علم الاجتماع الجنائي نكون دراسة العوامل الناتجة عن التطور الهائل في أجهزة الانتقال، والاتصال، والتي أسفرت عن انتقال أسباب الجريمة بين أفراد وطبقات المجتمع. حيث يتطرق من خلال ذلك العلم الذي يدرس العوامل الإجرامية ذات الطابع الاجتماعي ويدرس الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ناتجة عن تأثير البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد.
  - توقع إمكانية حدوث بعض الجرائم الأمنية المستقبلية أثناء التخطيط لمواجهة جرائم أخرى حالية. وهي دراسة تطور استخدام التقنيات الحديثة في عالم الجريمة، وآثاره الأمنية المستقبلية.
  - تصور الاحتياجات المستقبلية لجهاز الشرطة من القوى العاملة، التجهيزات، والمعدات، والأسلحة والمركبات.. الخ. وكذا التوزيع الجغرافي للوحدات الشرطية والحاجة المستقبلية إلى زيادتها، أو إعادة توزيعها تبعاً للزيادة السكانية، والتوسع العمراني عن طريق استخدام بيانات، وإحصاءات التاريخ الأمني والواقع الأمني، وكذا بالاستعانة بالإحصاءات السكانية، والعمرانية والاقتصادية وغيرها من الإحصاءات المتخصصة.
  - ويمكن بذلك التنبؤ ببعض المؤشرات المستقبلية للحالة الأمنية، والتي تسهم في وضع الاحتمالات شبه المؤكدة والتي يستند عليها المخطط الشرطي بجوار مهاراته وخبراته العملية في وضع الخطة الأمنية لاحتواء المواقف الحرجة المستقبلية أو الحد من تفاقم آثارها.
- وعلى ما تقدم فإننا نلمس أنه من الأهمية بمكان تحديث التطور التكنولوجي المعلوماتي لإدارات الإحصاء الجنائي الآلي التي أصبحت أهم الدعامات التي يرتكز عليها القادة في الحصول على البيانات اللازمة للتخطيط واتخاذ القرارات. وكذا إدارات التحليل لاتجاهات الرأي العام الناتجة عن تطور وسائل الاتصال الجماهيري ،ووحدات أو مراكز لدراسة المستقبل. جميعها تلحق بمراكز أو أجهزة معالجة الأزمات مع ضرورة إنشاء مركز للبحوث العلمية الأمنية للاستفادة من الخبرات المتخصصة في مجال الحاسب الآلي وعلم الإحصاء، وبحوث العمليات والاتصالات وغيرها من التخصصات بحيث يكون ذلك تابعا لإداره موحده يكون من ضمن مهامها المساهمة في التنبؤ بالأحداث الأمنية ووضع الخطط العلمية للعمليات الشرطية الكفيلة بمواجهتها والاطلاع المستمر والمتصل على أحدث التقنيات العلمية لمكافحة الجريمة ودراسة الأساليب الإجرامية الحديثة المنتشرة في البلاد المتقدمة وإعداد الخطط الأمنية لمواجهتها قبل دخولها البلاد.
- كما ينبغي تهيئة نظام فعال للمعلومات يستخدم تكنولوجيا الحاسبات الآلية يقوم على تجميع وتصنيف وتنظيم وتحديث مستمر لكافة البيانات والمعلومات من الظواهر البيئية المؤثرة في الأداء الشرطي وإتاحتها بشكل مستمر لأغراض التخطيط والرقابة.

وفي النهاية تجدر الإشارة إلى أهمية التنبؤ الأمني في مجال العمل الشرطي، أساليب التنبؤ الأمني الجنائي، ودور الإحصاء الأمني في التوقع الإجرامي المستقبلي، ودور الحاسة الشرطية في توقع الجريمة المستقبلية، ورسم الخطط الشرطية طبقا لنتائج التنبؤ الشرطي، ودور التنبؤ الجنائي في تحديد الجناة في الحوادث الجنائية، ودور المصادر البشرية في تحديد التنبؤ الجنائي، وكيفية التعامل مع المصادر البشرية لتحديد حجم التنبؤ الجنائي وأشخاص الجريمة المحتمل إقدامهم علي الجريمة القادمة وإضافتها إلى مناهج كلية الشرطة والكليات والمعاهد الأمنية المختلفة. وعليه فإنه من الضروري حتمية بناء أفراد الأمن الداخلي (مهنياً، وتدريبياً، وثقافياً) وتكون ضمن أولويات الأجندة الوطنية للعديد من دول العالم المتحضر، وخاصة تلك التي تقع تحت طائلة التهديدات الأمنية المستمرة، وتطوير مهارات رجال الأمن بالفكر التنبؤي.

التحقيق الفني في حوادث السقوط من المناطق العالية

بقلم/ غازي نايف الخلفات
خبير تدريب جنائي قسم مسرح الجريمة – كلية الشرطة

تعتبر حوادث السقوط من أصعب الحوادث التي تواجه المحقق الجنائي من حيث اعتبارها حوادث جنائية أم عرضية، وهنا تقع مسؤولية كبيرة على كاهل ضابط مسرح الجريمة في كشف غموض وملابسات الحادث داعماً ذلك بالأدلة العلمية والمنطقية.

ولا شك أنه ليس كل حادث سقوط توجد له خلفية جنائية.فبعضها قد يكون نتيجة لمحاولة سرقة، وأن العدالة الإلهية سبقت عدالة القضاء، وأن السارق سقط أثناء محاولته ارتكاب السرقة.وبعضها يكون نتيجة لمحاولة شخص ما وجد في ظرف معين، أدى الى حبسه في مكان ما، وحاول الخروج من النافذة فسقط على الأرض أثناء ذلك.

وفي المقابل فإن بعض هذه الحوادث تصنف كجرائم قتل، سواء كان عن سبق اصرار وترصد، أو نتيجة لموقف إنفعالي أدى لحدوث مشاجرة نتج عنها سقوط هذا الشخص من علو، وبعضها يكون وسيلة لإخفاء جريمة قتل وإيهام المحققين أن الوفاة كانت بسبب السقوط.

إن الظروف التي تحيط بحوادث السقوط غالبا ما تكون مختلفة عن الظروف التي تحيط بالحوادث الأخرى كالقتل والسرقة، ففي الأخيرة نجد أن القاتل والسارق يتركان في الغالب آثاراً تدل على هوية كل منهما، وقد يعترفا بسهولة إذا تم توجيه الاتهام، لهما ومواجهتهما بالأدلة من قبل الإدعاء العام، كالعثور على آثار بيولوجية (DNA) أو دماء، أو بصمات للجاني على مقبض السكين

أو المسدس أو أية أداة جريمة أخرى استخدمت في قتل المجني عليه.أو استخدمت في ارتكاب السرقة.

أما في حوادث السقوط .فغالباً لا تكون هناك أداة جريمة واضحة كالتي سبق ذكرها أو غيرها من الأدوات المعروفة في ارتكاب الجرائم وإنما في الغالب تكون هذه الحوادث نتيجة إسقاط المجني عليه من مكان مرتفع كنافذة شقة مثلا أو بلكونة أو من سطح المنزل أو من أي مكان آخر مرتفع. وفي بعض القضايا يكون الجاني على علاقة وطيدة بالضحية. بحيث يثق به كل الثقة أو ثقة لا تقبل مجالا للشك بحيث يشاركه الطعام والشراب وتدخين السجائر..... الخ. وهذا ما يزيد التعقيد في فك غموض القضية لأن كل أثر يعود للجاني موجود في مسرح الجريمة مبرر .ولا ينكر الجاني ذلك وغالبا ما يقوم بتأليف قصة تجعل كل شيء منطقيا مما يزيد الأمور تعقيدا. لذلك نجد أن هناك صعوبات وتحديات تظهر أمام ضابط مسرح الجريمة في تحديد هوية الجاني وكشف غموض الجريمة. فهي تحتاج لتحقيق فني خاص يؤدي الى التأكد من أن الحادث عرضي أم جنائي وفي كلتا الحالتين لا بد من إثبات ذلك بالأدلة القاطعة التي لا تقبل مجالا للشك.

ويمكن تصنيف حوادث السقوط كما يلي:

١. السقوط أثناء محاولة السرقة:

لقد تنوعت وتعددت الأساليب الجرمية في العالم نتيجة لتطور المهارات التي يكتسبها المجرمون خاصة المكررين منهم، مما انعكس على أساليبهم الجرمية. فمنهم من يمتلك مهارات معينة في التعامل مع الأبواب وفتحها بطرق مختلفة. ومنهم من يعتمد على لياقته البدنية ورشاقته ويعمد الى الصعود لأسطح المباني من خلال الدرج أو المصعد دون أن يثير أي شك أو ريبة. في ظل غياب الرقابه المجتمعية. ثم يتدلى بواسطة حبل الى (بلكونة) أو نافذة الشقة التي ينوي سرقتها لمعرفته المسبقة انها خالية من السكان ولأنه يعلم ان باب البلكونة في الغالب لا يكون مغلقاً وإن كان كذلك فهو لا يحتاج لجهد كبير لفتحه والدخول منه وإحداث السرقة والخروج بنفس الطريقة بعضهم الأخر يخرج من باب الشقة إذا وجد مفتاحا احتياطيا للشقة. وهنا فإن بعض حوادث السقوط قد تحدث إما لخطأ يرتكبه الجاني أثناء تنفيذ الجريمة. أو نتيجة لمشاهدته من قبل أحد الأشخاص مما يؤدي لارتباكه وسقوطه. وفي هذه الحالة يتم إثبات الحالة ودوافع السرقة نتيجة للتحقيق الفني الذي يربط ويفسر الأحداث. ونتيجة للتحقيق الجنائي الذي يتعلق بالشخص وقيوده الجرمية.

٢. السقوط أثناء محاولة الهروب:

قد يكون السقوط نتيجة لمحاولة الشخص الهروب من المكان المحتجز فيه من خلال النافذة. وذلك لصعوبة مغادرة المكان من الباب الرئيسي. فيلجأ لهذا الأسلوب مستعينا إما بأنابيب المجاري والمياه إذا كانت نقطة الهروب من نافذة الحمام أو المطبخ. أو قد يستعمل حبال لهذه الغاية.

٣. السقوط تحت تأثير المشروبات الكحولية والمخدرات:

في بعض الأحيان قد يكون السقوط نتيجة لهذه المؤثرات العقلية.والتي قد تدفع متعاطيها إلى تصرفات غير محسوبه. تؤدي إلى سقوطه.

٤. السقوط بدافع الانتحار:

لقد كثرت في الآونه الأخيرة حوادث الانتحار في العالم. وتعددت وسائله وطرق تنفيذه. وتنوعت ما بين تناول السموم واستخدام الأسلحة النارية والشنق والحرق واستخدام البنايات العالية لهذه الغاية. وما يهمنا في هذا المجال هو الأسلوب الأخير.فكثير من حوادث السقوط تصنف في الغالب بأنها قضايا انتحار.والحقيقة أن هناك ميلاً دائما واعتقاداً شبه راسخ لدى جهات التحقيق في الشرطة. أن لا شبهة جنائية وأن السقوط عبارة عن حادث انتحار ويسدل الستار. وهنا قد يكون الحادث فعلا نتيجة لقرار اتخذه هذا الشخص لينهي حياته بهذه الطريقة.إما بسبب أمراض نفسية. أو لأسباب أخرى عديدة دفعته لهذا القرار. ولكن في هذه الحالة مطلوب من جهات التحقيق أن تثبت ذلك وتبحث عن الدافع وتعززه بالأدلة التي لا تقبل مجالا للشك.

٥. السقوط بفعل فاعل:

وهذا النوع من السقوط إما أن يكون وسيلة لقتل المجني عليه.وإما أن يكون وسيلة لإخفاء جريمة قتل تمت بوسيلة أخرى. وهذا النوع أيضا قد يكون مخطط له بشكل مسبق. وقد يكون عرضي نتج عن سوء تفاهم واختلاف على شيء معين وأدى إلى مشاجرة وعنف أدى إلى سقوط أو إسقاط المجني عليه.

٦. حوادث السقوط أثناء الأعمال الإنشائية وأعمال الصيانة:

يتعامل رجال الشرطة مع هذا النوع من الحوادث. والتي تنتج عنها حالات وفاة في أغلب الأحيان. ولغايات تحديد سبب الحادث وبالتالي الجهة المسؤولة عن ذلك .فلا بد أن يتم التعامل معها بجدية تامة واعتبار مكان الحادث مسرح جريمة. من حيث التوثيق وتدوين الملاحظات والتصوير الجنائي ورفع العينات وتحريز الأدوات المستخدمة وإرسالها للفحص الفني والمخبري وإجراء التحقيقات اللازمة بما في ذلك سماع أقوال الشهود وفحص المعدات المستخدمة والتأكد من إجراءات السلامة العامة.

ومما يجدر الإشارة إليه هنا التأكيد على ضرورة تجنب إعطاء الرأي المسبق المتسرع لطبيعة الحادث من قبل المتعاملين معه سواء كانوا ضباط مسرح جريمة أو بحث جنائي أو محققين. هذا التصور والاعتقاد المسبق الذي غالبا ما يتأثر بالمعلومات الأولية عن الحادث. والتي يستقبلها متلقي البلاغ ويمررها لقسم مسرح الجريمة دون تمحيص. إضافة الى الإنطباع العام السائد الذي ينظر لحوادث السقوط على أنها ليست حوادث جنائية.

إدارة الوقت

الدكتور/ أيمن عبد الحفيظ سليمان
الأستاذ المساعد بقسم علوم الشرطة – كلية الشرطة

مفهوم إدارة الوقت

إدارة الوقت هو علم استثمار الزمن بشكل فعّال، وهو يعني الاستخدام الرشيد للوقت، وينصب على المستقبل، ويحاول التنبؤ به للوقوف على مساراته واتجاهاته والدروب المختلفة الموصلة للأهداف، ومن ثم فإن الطريق إلى المستقبل يتركز على حسن اختيار بدائل الحاضر، واتخاذ الحاضر كقاعدة انطلاق إلى المستقبل، وحتى نحسن إدارة الوقت في المستقبل، علينا أن نقوم بتخطيط ذلك في الحاضر وعملية التخطيط في إدارة الوقت تعني السيطرة شبه التامة على كل شيء.

أهمية إدارة الوقت:

تُمكن إدارة الوقت الإداريين من إنجاز أكبر قدر ممكن من الأعمال في نفس الوقت، أي تساعد على تحقيق الاستفادة القصوى من الوقت، وتبدو أهمية إدارة الوقت فيما يلي :

١. تساعد إدارة الوقت على تحديد واضح وفعّال للاختصاصات من أجل:
   - منع التضارب بينهما والتدخل في أعمال الآخرين.
   - منع الازدواجية في الأعمال أو القيام بأعمال غير مطلوبة أو القيام بأعمال مطلوبة في غير الوقت المطلوب فيه، وتنظيم الأولويات وترتيبها.
٢. تسهم إدارة الوقت في إجراء تنظيم سليم مرن يحظى بالقدرة على استيعاب المتغيرات والمستجدات، وتلبية طموحات العاملين في الارتقاء الوظيفي والمهاري، وتحديد علاقة كل وظيفة بالوظائف الأخرى وخطوط الاتصال ونطاق الإشراف الخاص بها.
٣. تعمل إدارة الوقت على الاهتمام بتفعيل الرقابة والمتابعة من خلال عنصر الرقابة الذاتية، إضافة إلى وضع نظام سليم للمتابعة سواء من النواحي المكانية أم الزمانية أم النشاطية، ومن ناحية أخرى تعمل إدارة الوقت على تطبيق منظومة الجودة الشاملة ووصفها كنظام حاكم

ومتحكم في العمل يتم من خلالها تطبيق مبادئ الرقابة الوقائية لمنع أية قصور أو أخطاء، أو عدم السماح بحدوثه.

٤. تدعم إدارة الوقت استخدام التنسيق المسبق وأساليب المشاركة والتفاعل البشري، والتأكيد على أن العاملين بالمؤسسة شركاء وليسوا متنافسين وأن علاقتهم هي علاقة تعاون متبادل.

٥. تتيح إدارة الوقت مجالات أوسع للمبادرة الفردية والإبداع الشخصي والتعبير الأفضل عن المهارات، وتشجيع الابتكارات والاختراعات في المجال الإنتاجي أو المجال الخدمي، ومواجهة الذات التي تعتبر هي المشكلة الرئيسية وذلك من خلال العمل على تغيير السلوك والعادات البالية والمتأصلة في سوء استغلال الوقت.

٦. تساعد إدارة الوقت على تحقيق مناخ جيد يسمح بتفاعل إيجابي للقوى العاملة بالمؤسسة وبذل المزيد من الجهود المتعاونة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء بشكل عام، وحسن استخدام الموارد الأخرى وتحليل الفاقد منها، ثم تحسين معنويات العاملين بالمؤسسة وزيادة العائد من الاستثمار الذي أنفق في تدريبهم وتنمية مهاراتهم.

٧. تساعد إدارة الوقت على إتاحة المزيد من الوقت للعاملين للحصول على فترات أكبر من الراحة، وإشباع الحاجات والرغبات المتنوعة، وتخصيص وقت لمعظم الأنشطة العائلية والاجتماعية والرياضية وغيرها.

أهداف إدارة الوقت :

إن قيمة إدارة الوقت لا تعني التحكم في الوقت ذاته، ولكن في الطرق التي يمكن بها للفرد استخدام الوقت للارتقاء بحياته وتحسين وضعها وذلك من خلال أربعة محاور (تقليل الإجهاد – التوازن – الإنتاجية – تحقيق الأهداف). ونعرض لتلك المحاور الأربعة تفصيلاً فيما يلي:

أولاً: تقليل الإجهاد:

يوسع إدارة الوقت أن تمنع بصورة جيدة الكثير من الإجهاد الذي يصيب رجال الأعمال والإداريين، حيث يدرك الجميع أن ضياع الوقت هو الذي يؤدي إلى الإصابة بالإجهاد، ذلك أننا نسعى – حينئذ – إلى بذل الكثير من الجهد في وقت قليل للغاية، ولا شك أن كل فكرة وكل تصرف من قبل الإداري يتطلب وقتًا، وما يتطلب وقتًا يحمل في طياته إمكانية تبديد الوقت، بمعنى أنه قد يستتبع وضع الإداري تحت ضغط أثناء أدائه لعمله ومحاولة إنجاز مهمة تلو الأخرى، وهذا يعني أن مضيعات الوقت ترتبط بشكل مباشر بزيادة عنصر الإجهاد لدى الإداري، لذا فإننا يجب أن نركز على إدارة وقتنا بطريقة أكثر فاعلية لنتمكن من منع معظم الإجهاد الذي يصيبنا من جراء نقص الوقت، وعلى ذلك فإن إدارة الوقت هي إدارة الإجهاد في أعلى درجاتها.

ثانياً: التوازن بين العمل والحياة الشخصية:

هناك سؤال يطرح نفسه وهو: هل الإداري الذي يعشق العمل هو ذلك المندفع ذاتيًا للعمل المتواصل؟ فلا خطأ في أن يستمتع الإداري بعمله ويبذل فيه معظم طاقته طالما يحتفظ ببعض طاقته لنفسه وأسرته.

ويرى «تشارلز جارفيلد» أستاذ علم النفس بكلية الطب بجامعة سان فرانسيسكو، والذي اشتهر بدراساته التي أجراها على المتفوقين في العمل «أن هؤلاء المندفعين ذاتيًا للعمل بصورة لا يملكون لها ردًا وهم مدمنون للعمل وليس لنتائجه Works are addicted to work not results ويعملون من أجل العمل لذاته ولا يتركون أثرًا كبيرًا يخلفونه ورائهم من أعمالهم، وكثيرًا ما نجد أن ممارسات العديد من هؤلاء المندفعين في إدارتهم للوقت – اتسمت بالغرابة وذلك على النحو التالي:

يميلون إلى العمل لساعات طويلة في أقل الأعمال إنتاجية.

يميلون إلى التركيز على الأعمال المرئية التي يمكن للغير لمسها ومشاهدتها مفضلين إياها على الأعمال التي تتسم بالأولوية المطلقة.

يرفضون تفويض غيرهم في العمل عندما يتيسر لهم تحقيق ذلك، يبالغون في تصرفاتهم عند نشوب الأزمات، حيث يلقون بأنفسهم في الانشغال الهستيري بالعمل.

فلابد أن يعرف الإداري الكفء أنه لا يرتكب جريمة حينما يغادر عمله في مواعيد الانصراف ويعود بعدها إلى بيته، لأن الأشخاص المنضبطين هم الذين يفعلون ذلك طوال الوقت، بل إن ذلك يعد علامة من علامات الانضباط.

ثالثاً: الإنتاجية الشخصية: الإنتاجية=الإنتاج+الداخل (في الإنتاج)

وتشير هذه المعادلة إلى أن لتحسين الإنتاجية يتم من خلال زيادة الناتج مع الاستمرار في الإبقاء على الداخل في الإنتاج على ما هو عليه أو التقليل من ذلك «الداخل» مع الاستمرار في الإبقاء على «الناتج» على ما هو عليه، وتكمن قيمة المعادلة في أننا نستطيع من خلالها أن نقيس بسرعة درجة التغيرات الحادثة، ويأتي إيضاح دور الوقت في تلك الصورة، على اعتبار أن الجزء الخاص «بالداخل» في المعادلة إنما يتضمن كافة المصادر بما فيها الوقت، ذلك المصدر غير المرئي والخفي، وقد تم استثمارها جميعًا لتحقيق (الناتج). والجزء الخاص بالناتج في المعادلة هو الوقت «المستغل» أو الوقت في هيئة ناتج.

رابعاً: النجاح في تحقيق الأهداف :

تقول الحكمة، «إذا لم يعرف المرء وجهته، فلا يهم أي الطرق يسلك». فبدون الأهداف التي يضعها الإداري لنفسه يصبح مساره في الحياة عشوائياً يكتنفه الإهمال والغموض وانعدام الأثر، وبدون الوقت لن يمكنه تحقيق حتى أبسط الأهداف، بالربط بين إدارة الوقت والنجاح للوصول إلى أهدافه يقدم لنا الدليل الواضح، وهو أن الاقتصاد الحكيم في ذلك المصدر المتاح وهو الوقت يثمر لنا نتائج خصبة وغنية.

فالذين يصادفون أكبر الصعوبات مع الوقت، هم أولئك الذين لا يملكون أهدافًا واضحة لديهم، فإن لم تكن هناك أهداف لهم بالمرة بأنهم لن يعانوا من أي مشكلة مع الوقت، ذلك لأنه لا يتعين عليهم الوصول إلى أي شيء، في كافة الأحوال.

فن الاستذكار باستخدام خريطة الذهن

الدكتور / أيمن الكريمين
أستاذ العلوم الشرطية – كلية الشرطة

يرى (توني بوزان، ١٩٧٤) في كتابه "استخدم عقلك أن الاستذكار الفعال" ينقسم باستخدام خريطة الذهن إلى قسمين، هما: الإعداد والتطبيق على النحو التالي:

١- الإعداد يتضمن (الاستعراض، والوقت المخصص للإستذكار ومقدار ما يتم تغطيته في هذا الوقت، وخارطة الذهن المعرفية، وأسئلة وأهداف).

٢- التطبيق يتضمن: (نظرة عامة، ومعاينة مسبقة، ونظرة فاحصة، وملاحظات مدونة من النص وتخطيطاً ذهنياً، ومراجعة).

وفي هذا المقال سوف نتطرق إلى القسم الأول وهو (الإعداد)، وفي المقال التالي سوف نتطرق إلى القسم الثاني (التطبيق) حتى تكتمل الصورة عن الموضوع بشكل عام.

أولاً: الاستعراض:

قبل أي شيء، يتعين عليك أولاً أن تستعرض أو تتصفح الكتاب الذي تنوي دراسته. ويتم هذا الاستعراض بطريقة تشبه طريقة تصفحك، أو تقليبك في صفحات كتاب تفكر في شرائه، أو إستعارته من إحدى المكتبات، بعبارة أخرى، يمكنك التقليب في الصفحات بسرعة سعياً للوصول إلى الفكرة العامة التي يدور حولها الكتاب، آخذاً بعين الاعتبار الترتيب والبناء ومستوى الصعوبة، ونسبة ما يحتويه الكتاب من أشكال وصور مقارنة بما يحتويه من نصوص، والتعرف على المواقع الخاصة بالنتائج والملخصات، والخاتمة.

ثانياً: الوقت المخصص للمذاكرة ومقدار العمل الواجب إنجازه خلاله:

يمكن تناول هذين الجانبين في آن واحد، وذلك لتشابه الفكرة التي وراءهما. وأول شيء عليك القيام به عندما تجلس إلى منضدة المذاكرة لدراسة كتاب من الكتب هو أن تحدد مقدار الوقت الذي تتوقع أن تمضيه في هذا الكتاب، وعند ذلك يمكنك تحديد مقدار الصفحات التي تتوقع إنجازها في هذا الوقت.

أثناء عملية الاستذكار يفيد اتخاذ القرار بشأن الوقت والمقدار المزمع إنجازه، من حيث إنه يوفر لنا مدى زمنياً وجيزاً يمكننا الحركة خلاله. فضلاً عن أنه يحدد لنا غاية أو هدفاً نسعى نحوه، وهذا بدوره يعيننا على بيان واكتشاف الارتباطات التي تجمع بين عناصر وموضوعات الكتاب بدلاً من التخبط بدون هدى، أو تنسيق يتم العمل من خلاله. ومثال ذلك هو الإنصات لمحاضر يلقي محاضرة، محاضر من ذلك النوع الجيد الذي يحاول تبسيط وتحليل النقاط الصعبة، مشيراً إلى نقطة البداية، وموضع النهاية. كما يعلن عن مقدار الوقت الذي سيستغرقه في شرح كل جزئية

من الجزئيات في عرضه الاستهلالي. لذا سوف يلمس الحضور من المستمعين مدى سهولة المحاضرة التي يلقيها وأن لديهم الخطوط العريضة التي يتحركون خلالها. ينصح بتحديد المقدار الذي تنوي استذكاره (قراءته) وذلك عن طريق وضع علامات واضحه عند صفحة البداية، وصفحة الإنتهاء، من الجزء الذي تزعم إستذكاره. وهذا يتيح أمام القارئ الرجوع إلى المعلومات كلما أراد ذلك.

أيضاً هناك فائدة أخرى من اتخاذ القرارات في البداية وهي أنها تقينا الخوف من المجهول. فلو أن القارئ زج بنفسه في كتاب من الحجم الكبير بدون تخطيط مسبق، فسيبهت لعدد الصفحات المقرر دراستها ففي كل مرة يجلس أمام الكتاب سيكون مدركاً أن عليه قطع المئات من الصفحات قبل أن يصل إلى خط النهاية. وستظل هذه الفكره تمثل هاجساً يؤرقه. أما إذا اختار لنفسه عدداً معقولاً من الصفحات يتوازى ويتلاءم مع الوقت المخصص لها، فسيكون عندما يشرع في القراءة على بينة من أن المهمة التي أوكلها لنفسه يسيرة ويمكن إنهاؤها. وثمة سبب آخر يدعو إلى ضرورة تحديد مقدار الوقت والمادة المزمع إستذكارها حيث إن القارئ يفيد في توزيع الجهد على الوقت.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو، هل تكافئ نفسك فرحاً بما حققت بأن تمنحها قسطاً من الراحة؟ أو تقرر مواصلة المذاكرة رغم انتهاء الوقت الذي تم تخصيصه للدراسة؟

الإجابة الصحيحة هي أن تمنح نفسك قسطاً من الراحة، لأن العقل اذا لم يحصل على القدر الكافي من الراحة سوف تتضاءل قدرتك على الإستذكار. هذا فضلاً عن أن أخذ فترات من الراحة هو أمر ضروري ومهم لعدة أسباب:

١- تمنح البدن الفرصة للراحة والإستجمام.

٢- تحسن من عمليتي الاستيعاب والقدرة على الاستعادة.

٣- تعين على إحداث نوع من الترابط الداخلي بين ما تم استيعابه من معلومات وما سبقها.

ثالثاً: المجال المعرفي للمادة:

عندما تستقر على المقدار الذي ترمع إتمامه، فان الخطوة التالية يجب أن تتمثل في قيامك بتدوين كل ما تعرفه عن الموضوع في أسرع وقت ممكن. كما يجب ألا تتجاوز المدة المخصصة للتمارين خمس دقائق. وهذه الملاحظات التي تقوم بتدوينها يجب أن تظهر في شكل كلمات رئيسية، وخريطة ذهنية والهدف من ذلك هو تحسين درجة التركيز، والحيلولة دون تشتت الانتباه. فضلاً عن أنه يساعد على تنظيم وترتيب العقل من الداخل. ويشير ذلك الأخير إلى ملء العقل بالمعلومات الهامة واستبعاد ما دون ذلك. فلو أنك أمضيت خمس دقائق في البحث والتنقيب عن معلومات معينة في ذاكرتك، ستصبح أكثر تألقاً وانسجاماً مع مادة النص. وسينخفض احتمال مواصلتك التفكير فيما يخص ثمار الفراولة والكريم التي ستتناولها. ويتضح من خلال تمرين الخمس دقائق المحدود أن الأمر لا يتطلب من الشخص أن يخرج كل ما لديه من معرفة عن الموضوع محل الدراسة، خاصة وأن الغرض الأساسي من تمرين الخمس دقائق هو تنشيط نظام التخزين والحفظ بالذاكرة، فضلاً عن أنه يرشد العقل إلى الوجهة السديدة.

رابعاً: توجيه الأسئلة وتحديد الأهداف:

بعد الإنتهاء من رصد إلمامك الحالي بالموضوع، فإنه يتعين عليك بعد ذلك أن تسأل نفسك: في أي شيء تريد هذا الكتاب؟ وهذا يتضمن تحديد الأسئلة التي احتجت للإجابة عنها أثناء القراءة. ويتعين أن تكون الأسئلة في نطاق الأهداف المرصودة مسبقاً. كما يتعين أن تأخذ شكل الكلمات الرئيسية والخريطة الذهنية، شأنها في ذلك شأن تدوين المعرفة السابقة. ويفضل الكثيرون استخدام قلم مختلف اللون في هذا القسم. فبدلاً من إنشاء خريطة ذهنية جديدة، يضيفون ما يطرحون من أسئلة على ذات الخريطة الموجودة بالفعل لديك. وهذا التدوين يشبه تدوين المعرفة، يقوم على مبدأ إرساء أسس خاصة بأنظمة عقلية سليمة. ويجب ألا يتجاوز الزمن الذي يستغرقه خمس دقائق في أول الأمر؛ إذ إن الأسئلة يمكن الإضافة إليها مع تواصل عملية القراءة وإعادة تحديدها مرة أخرى.

هذا وتزداد أهمية توجيه الأسئلة، وتحديد الأهداف، مع تفهم النظرية التي تشرح ذلك، ويتعين التأكيد هنا على أنه كلما كان هناك التزام بمراعاة الدقة في توجيه هذه الأسئلة وتحديد الأهداف كان القارئ أكثر قدرة على تحسين أدائه في المرحلة التالية (مرحلة التطبيق) التي سوف نتناولها في المقال التالي إن شاء الله تعالى.

المداخل المختلفة لإدارة الموارد البشرية

الدكتور/ محمد عبد القادر علام
قسم الشؤون المالية والإدارية- كلية الشرطة

يقصد بالمداخل مجموعة الاتجاهات أو المناهج الفكرية التي تم استخدامها في تحليل الموارد البشرية. وتضم المداخل المختلفة لإدارة الموارد البشرية مجموعتين متميزتين من المناهج: الأولى يمكن تسميتها بالمناهج التقليدية وتشمل (منهج السلعة أو المنهج الميكانيكي، والمنهج الأبوي أو الإنساني، ومنهج العقود). والأخرى يطلق عليها المناهج الحديثة وتشمل (منهج الإدارة، ومنهج النظم، ومنهج المبادأة أو الإيجابية، ومنهج المورد البشري).

أولا: المناهج التقليدية:

المدخل الميكانيكي (مدخل العمل كسلعة أو كعنصر للإنتاج):

يعتمد هذا المنهج على أفكار مدرسة الإدارة العلمية، حيث ينظر إلى العمل كعنصر أو عامل من عوامل الإنتاج مثل الأرض ورأس المال، ومن ثمّ يرى ضرورة استثماره إلى أقصى حد ممكن وبالشكل الذي يحقق أعلى عائد، بداية من الحصول على عنصر العمل وتشغيله بأقل أجر أو تكاليف ممكنة. فالعنصر الإنساني في ظل هذا المنهج ليس له أي اعتبار. ويعتبر الفرد العامل مثل الآلة يمكن التنبؤ بسلوكه، وإحلاله والسيطرة عليه وتشغيله وفقا للخطط الموضوعة.

مدخل العلاقات الإنسانية (المدخل الأبوي):

جاءت أبحاث مدرسة العلاقات الإنسانية لتتبنى منهجا آخر في التعامل وعلاقات العمل مع الأفراد، حيث يعتبر المدير أبا يعمل عل رعاية مصالح أسرته في العمل والتي تضم العاملين تحت رئاسته، حيث يقوم القائد أو المدير المسؤول باتخاذ القرارات التي يراها تناسب الموظفين والعمال. وهذا المنهج ركز في اهتمامه على علاقات العمل ودوافع العمل والخدمات التي تقدم للعاملين وتوفير ظروف العمل المناسبة ومراعاة الجوانب الإنسانية في ممارسة الأنشطة الأخرى لإدارة الموارد البشرية.

مدخل التعاقد (العقود):

يأخذ هذا المنهج بالأمر الوسط بين المنهجين السابقين (الميكانيكي/ الأبوي)، حيث يراعي في نفس الوقت اهتمامات كلا الطرفين (الإدارة/ العاملين). ويرى هذا المنهج عدم اعتبار الأفراد مجرد آلات أو قطع غيار في عجلة الإنتاج باعتبار أن عنصر العمل نحصل عليه المنظمة بناء على تفاوض بين طرفين هما الأفراد العاملون وإدارة المنظمة، وفيه يتم تحديد توقعات الأفراد من المنظمة لإشباع حاجاتهم، وتوقعات المنظمة من الأفراد لتحقيق النمو والاستقرار والربحية، ومن خلال هذا التعاقد يتم العمل على الالتقاء عند نقطة معينة لتحقيق أقصى ما يمكن من توقعات كلا الطرفين.

ثانيا: المناهج الحديثة:

مدخل الإدارة:

ينظر هذا المدخل إلى إدارة الموارد البشرية كوظيفة باعتبارها مسؤولية كل مدير بالمنظمة على أساس أن إدارة الموارد البشرية كإدارة خدمية إنما وجدت لخدمة المديرين والعاملين من خلال خبراتها، ومن ثمّ فإن نتيجة التحليل باستخدام هذا المنهج مؤداها اعتبار أن أداء كل عامل ورضاه هو مسؤولية مشتركة ومزدوجة تقع على عاتق كل من المشرف المباشر على هذا العمل وإدارة الموارد البشرية.

مدخل النظم:

يشير هذا المدخل إلى إدارة المورد البشرية باعتبارها نظاما فرعيا داخل نظام أكبر هو المنظمة، ومن ثمّ فإنه يجب تقييم إدارة الموارد البشرية من خلال الدور الذي تلعبه في هذه المنظمة أو في درجة مساهمتها في تحقيق إنتاجية المنظمة. وعلى مستوى الممارسة الفعلية لابد أن يدرك القائمون على الأمر أن نموذج إدارة الموارد البشرية ما هو إلا نظام مفتوح مترابط الأجزاء يتأثر بالبيئة الخارجية، ويؤثر فيه كل جزء على باقي الأجزاء ويتأثر بها. وهذه النظرة تساعد على زيادة فهم طبيعة عمل نظام إدارة الموارد البشرية، وتزيد القدرة على تطوير النظام إلى الأفضل وبالطرق العلمية، كما تزيد القدرة على فهم طبيعة العلاقات المتشابكة بين هذا النظام وباقي أنظمة المنظمة.

مدخل الإيجابية (المبادأة):

تقوم فلسفة هذا المنهج على اعتبار أنه بإمكان إدارة الموارد البشرية ان ترفع مستوى مساهمتها للعاملين والمديرين بالمنظمة ككل عن طريق توقع المشكلات أو التحديات قبل وقوعها أو استفحالها والعمل على تحديها بأخذ زمام المبادرة، أما إذا كانت الجهود المبذولة سلبية ولا تتم إلا بدافع رد الفعل فقط، فإن المشكلات قد تصبح أكثر تعقيدا وقد تضيع الفرص الممكنة لعلاجها.

مدخل المورد البشري:

يؤكد هذا المنهج على أهمية العنصر البشري والحفاظ على كرامتهم، وعدم استغلالهم من أجل الانتفاع بجهودهم فقط وأنه من خلال الاهتمام الواعي باحتياجات العاملين يمكن للمنظمات الناجحة أن تنمو وتزدهر.

التخطيط الاستراتيجي بين الرؤية والواقع

الدكتور/ عبدالرحيم محمد
المكتب الفني - كلية الشرطة

مما لا شك فيه أن التخطيط الاستراتيجي هو محور العمل في المؤسسات التي تتبنى رؤية مستقبلية، وتؤمن برسالة جاءت من أجلها، وتزاد أهمية هذا التوجه في الوقت الحالي الذي تتميز في بيئة المنظمات بالتغيرات وعدم الاستقرار، مما يتطلب أن تكون لكل مؤسسة وجهة محددة تسير نحوها (رؤية استراتيجية) وفي نفس الوقت لها هدف أساسي تعمل من أجل تحقيقه (رسالة) وفي سبيل مواجهة هذه المتغيرات يجب أن يكون لديها إيمان بكيفية توجيه المؤسسة في السير نحو الرؤية (قيم مؤسسية). فالمنظمات اليوم أي كان نوعها حكومية خاصة غير حكومية تعيش منافسة شرسة من أجل البقاء والاستمرار وهذا لن يتحقق الا من خلال رضا الجمهور عن أدائها، وبالتالي يعتبر التخطيط الاستراتيجي هو أسلوب يحقق نجاح المنظمة من خلال بناء قدرتها على تحقيق أهدافها، كما أنه يلعب دورا مهما في المحافظة على المنظمة في حالة تعرضها لمشكلات او أزمات، ويعمل على تقليل الآثار السلبية لها ويساعدها في سرعة التعافي والعودة إلى الوضع الذي كانت عليه قبل الأزمة بشكل أسرع.

فالتخطيط الاستراتيجي يقوم في الأساس على التنبؤ بالمستقبل، فالمخطط الاستراتيجي عند وضع خطة المؤسسة يذهب بفكره إلى المستقبل ويدرسه جيدا، ثم يعود مرة إلى الحاضر ليصيغ التصور الذي يريده ويستمر في تنفيذه حتى يصل إلى المستقبل الذي سيكون الحاضر عندما يصل إليه، عن فلسفة التخطيط الاستراتيجي تنطلق من مقولة مصطفي صادق الرافعي «إذا لم تزد على الدنيا شيئا فأنت زائد عليها». ومطلوب من المؤسسات ان تكون لها خطة استراتيجية مستقبلية لأن ذلك سوف يوفر عليها الكثير، فالمؤسسة إذا لم تخطط لنفسها اليوم، فسيخطط لها الآخرون وستدفع الثمن.

وعملية التخطيط الاستراتيجي عملية معقدة تحتاج إلى متخصص لديه جانب علمي وجانب فني، الجانب العملي يتمثل في القواعد والمنهجيات العلمية والتجارب في التخطيط الاستراتيجي، والجانب الفني هو كيفية تحويل الجوانب العلمية إلى واقع ملموس، وهذا يتطلب فلسفة خاصة وهى التي تميز مخطط عن غيره.

وهنا يجب التفرقة بين التخطيط الاستراتيجي والخطة الاستراتيجية والإدارة الاستراتيجية، فالتخطيط الاستراتيجي هو المنهجية التي تتبعها المؤسسة في عملية التخطيط، والخطة الاستراتيجية هي نتاج عملية التخطيط وهى الوثيقة التي تتضمن تحليل الوضع الراهن وتحديد الرؤية والرسالة والقيم والأهداف الاستراتيجية، أما الإدارة الاستراتيجية هي تنفيذ الخطة الاستراتيجية ثم متابعتها وتقويمها وبالتالي يمكن القول ان الإدارة الاستراتيجية هي التي تحول الخطة الاستراتيجية من مرحلة السكون إلى مرحلة الحركة، ويعتبر التخطيط الاستراتيجي هو العمود الفقري للإدارة الاستراتيجية.

ومجرد قيام المؤسسة بوضع خطة استراتيجية لا يعتبر كافيا لتحقيق نجاحها، ولكن لكى تنجح الخطة الاستراتيجية وتستطيع المنظمة أن تثبت أنها تتبع منهجية التخطيط الاستراتيجي الناجحة فهذا يتطلب قدرتها على تحويل الخطة الاستراتيجية إلى واقع من خلال تنفيذها برامج ومشاريع ووضع معايير ومؤشرات أداء تساعد المنظمة في معرفة هل هي تسير في الاتجاه الصحيح أم لا.

الانْغِمَاس اللُّغَوِيّ القَانُونِي بَينَ الوَاقِع والمَأمُول

فَنُّ المُنَاظَرات نَمُوذَجًا

بقلم/ مصطفى أبو ضاهر
قسم الشؤون الأكاديمية – كلية الشرطة

الإشكالية الحقيقية التي تواجه تدريس اللُّغَة العَرَبيَّة هي بالأساس أنها عملية تدريس، فبهذا الوصف يعتمد المعلم على التلقين أو حتى التفاعل الصفي، بينما يُعد الانْغِمَاس اللُّغَويّ أو ما يسمى بالغمر اللُّغَويّ أفضل الوسائل لتعلم اللُّغَة، ولذا كان العرب قديمًا يرسلون أبناءهم إلى البادية لتعلم اللُّغَة بنظرة الانْغِمَاس اللُّغَويّ وليس التدريس، وهذا تأكيد لمعنى الوظيفة التواصلية للغة.

والانغماس اللُّغَويّ هو وضع المتعلّم في حالة لغوية عامّة لا تستعمل فيها إلاّ اللُّغة الفصحى؛ أي اللُّغة المُراد ترسيخها في الاستعمال بصورة صحيحة؛ تراعي مختلف المقامات والسياقات، وما تستدعيه اللُّغة من خصائص ومتطلبات وظيفية في جو لغوي يتخذ اللُّغة العَرَبيَّة الفصحى لغة التواصل، دون التطرق إلى القواعد النحوية إلا في مرحلة متقدمة.

ويُعد فن المُنَاظَرات من أفضل وسائل الانْغِمَاس اللُّغَويّ. فالمناظرة واقعة تواصليّة، وحقل اجتماعيًّا حضاري، وعمل لغويّ حجاجي تفاعلي بامتياز، تتأسّس على انفتاح البابّ على المتقبّل في إطار تبادليّ للمواقف والانطباعات، وينبني على استحضار الطّرفين المتناظرين لأدوات بيانيّة، وتقنيات حِجاجيّة، ووسائل خَطابيّة توظّف لإقناع الآخر بوجهة نظره.

وحتّى لا يكون خطابنا موغلًا في التنظير، ينبغي أن نعرف كيف يستفيد متعلمو اللُّغَة العَرَبيَّة -وخصوصًا القانونيين والشرطيين- من فن المُنَاظَرات؟ وأستطيع أن ألخصها في النقاط العشر التالية:

أولًا: التدرب على التحدث باللُّغَة العَرَبيَّة الفصحى.

ثانيًا: تمكن الطلاب من الاستعمال العفوي للغة، واستعمال المفردات اللغوية استعمالًا صحيحًا.

ثالثًا: تنمية مهارات الخطاب اللُّغَويّ.

رابعًا: ترسيخ عملية التعلم وخصوصًا الناحية اللُّغويَّة، فمن خلال إعداد الطلبة للمُنَاظَرات نستطيع أن نتعرف على جوانب القصور اللُّغَويّ لديهم، وتوفير سند لغوي يمكنهم من صقل مهاراتهم، وعلاج مواطن الضعف اللُّغَويّ لديهم.

خامسًا: التركيز على بعض القضايا القانونية والشرطية يمكن الطلاب من اللُّغَة القانونية والمصطلحات الشرطية.

سادسًا: تنمية مجموعة من المهارات مثل: المحادثة والاستماع والكتابة والقراءة والتفكير الناقد والإبداعي والقدرة على المحاجّة.

سابعًا: التطبيق العلمي والممارسة العملية للمهارات اللُّغويَّة التي تعلمها الطلاب.

ثامنًا: يتعلم المتناظرون كيفية التحليل والنقد والدفاع عن الأفكار، فهي تجمع ما بين الطلاقة والإبداع في التفكير ونقد الحجج، ولا تقتصر على طرح الحجج والأدلة والبراهين فحسب، إنما تتعدى لتشمل التفاعل الديناميكي والإثارة والقدرة على إبطال الحجج.

تاسعًا: يتعلم المتناظرون البرهنة بطريقة استقرائية واستنباطية، كما تمكنهم المُنَاظَرات أيضًا من الوصول إلى خلاصات وأحكام مبنية على حقائق أو استنتاجات سليمة مستقاة من معرفتهم وقناعاتهم.

عاشرًا: بناء الثقة بالنفس لدى الطلاب من خلال عرض حججهم وتفنيدهم لحجج الفرق الأخرى.

وأعتقد بهذا الشكل يمكننا غمر الطالب في اللُّغَة العَرَبيَّة الفصحى عمومًا واللُّغَة التخصصية القانونية والشرطية، مما يمكن الطالب من الكفاءة التواصلية وهي الغاية الكبرى لتعلم اللُّغَة.

خلاصة القول: إن اللُّغَة العَرَبيَّة ليست مقررًا دراسيًّا ينتهي بانتهاء ساعاته التدريسية بل اللُّغَة العَرَبيَّة هي الأداة التواصلية بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وكذلك هي أداة التعبير عن الأفكار وبها يكتب الطالب إجابته في الاختبارات، وهي وسيلة التواصل بعد التخرج، فبها يكتب الضابط تقاريره الأمنية أو تحقيقه الجنائي أو وصف مسرح الجريمة أو وصف الأشخاص سواء المتهمين أو المجرمين أو المشتبه بهم، كما يكتب بها المحامون مرافعاتهم والتي تُعد مناظرة من نوع خاص.

ويُعد مركز مناظرات قطر الذي تأسس عام ٢٠٠٨ برعاية سمو الشيخة موزا بنت ناصر رئيس مجلس إدارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، الأول من نوعه في العالم حيث يهدف إلى الرقيّ باللُّغة العربيَّة من خلال نشر ثقافة المناظرة عبر تنظيم بطولة مناظرات دولية يتنافس فيها طلبة الجامعات والمدارس من مختلف الدول.

الشَّائعات.. حَرْبٌ على أَمْنِ المُجْتَمَع

أ.د/ إبراهيم علوان
أستاذ الشريعة الإسلامية - كلية الشرطة

الشَّائعات هي ، الأخبارُ التي تنتشرُ بغير تَثَبُّت من صحَّتها، ولا تَبيُّن لحقيقتها. ويُعْتَبرُ نشْرُ الشائعات من أخْطَرِ الأَسْلِحة المُدَمِّرة للأشخاص والمجتمعات في قِيَمِها ورموزها. وبعض الدول تَسْتَخْدِمُها كسلاحٍ فتَّاك؛ له مفعولٌ كبيرٌ في الحروب المعنوية أو النفسية التي تَسْبِقُ تَحَرُّكَ الآلةِ العسكرية؛ ولا يتوقَّفُ خَطَرُها عند هذا الحدّ فَحَسْب؛ بل إنها الأَخْطَرُ اقتصاديًا، والأَدْهَى اجتماعيًا؛ حَيْثُ تَفْتِكُ بالأمة وتُفرّق أَهْلَها، ويُسيءُ بعضُهم الظنَّ ببعض. وكم قتلت الشائعات من أبرياء ! وكم حطَّمت من مكانة عظماء ! وكم تسبَّبت في جرائم ! وكم قَطَّعت من أواصر وعلاقات بين الجيران والأصدقاء ! وكم فرَّقت بين أفراد الأسرة الواحدة! وكم أَوْغَرت الصدورَ بالغِلِّ والحقد! وكم أشعلت من حروبٍ! وكم هزمت من جيوشٍ على مرِّ التاريخ!

أخطارُ الشَّائعات !

تؤثّرُ الشّائعات على الأمن والاستقرار في المجتمع، خاصةً في فترات الأزمات والكوارث الطبيعية أو الإنسانية. وكلّما زاد الغموضُ زادَ حَجْمُ الشّائعات وعَظُم انتشارُها.. وتتنوّع خطورة الشّائعات مثلما تتنوّع أهدافها وأغراضها، فلها أخطارٌ سياسيةٌ واقتصاديةٌ وعسكريةٌ واجتماعيةٌ ونفسية، يظهر ذلك فيما يلي:

أولًا: نبدأ أخطار الشّائعات من الشخص الذي يقوم بترويجها، فهو إنسانٌ ضعيفُ الشخصية، يَسْعى من خلال ترويجها إلى تعويض جوانب النّقْص عنده.

ثانيًا: تُؤثّرُ الشّائعات على عَقْل الإنسان وعواطفه، من خلال الأكاذيب والترويج للأفكار الهدّامة، التي تجعله يقف أمامها في حيرةٍ من أمره بين التصديق والتكذيب، ويندفع معها للتصرُّف دون وَعْيٍ أو عقلٍ ضابط.

ثالثًا: تَؤثّرُ الشّائعات على بنيان المجتمع كلّه؛ فيصبحُ المجتمعُ الواحدُ والفئةُ الواحدةُ أمام الشّائعات فئاتٍ متعددةً، وتنتشرُ رُوحُ الانقسام في صفوف المجتمع، ويتزعزعُ إيمانه بمبادئه وقيَمه، الأمر الذي يُؤدّي إلى إضعاف الجبهة الداخلية للدولة وتفكّكها، وزيادة التوتّرات الداخلية وعرقلة الإنجازات.

رابعًا: تُربِكُ الشّائعات صانعي القرار، بالإبطاء أو التّسَرُّع في إصدار القرارات في بعض القضايا المُهِمّة؛ الأمْرُ الذي يَخْلُقُ حالةً من عدم الثّقة بين أفراد المجتمع وقياداته الفكرية والعلمية.

رابعًا، تَمْتَدُّ خطورة الشّائعات؛ لتؤثّر على استمساك الإنسان بأصول الدّين وأحكام الشريعة؛ عن طريق التشكيك فيهما، وبثّ الشُّبُهات والتأويل المذموم.

خامسًا: تُؤثّر الشّائعات على الاستقرار المالي للمجتمع؛ لأن أيّ مجتمعٍ يسودُ فيه الخَوْف من خلال بَثّ الشّائعات، يُصابُ بالركود الاقتصادي؛ فيصبح مجتمعًا ساكنًا؛ لا يَتحرّك ولا ينمو اقتصاديًا؛ لأن المالَ والخَوْفَ لا يلتقيان. فإذا كانت الشّائعات تَحْبِسُ العقول، فكيف لا تَحْبِسُ المالَ؟

سادسًا: تَنْشُرُ الشّائعات الرُّوحَ الانهزامية، وتؤثّرُ على معنويات الشعب، أثناء الحرب، بإشاعة عدم فائدة المجهودات العسكرية.

كيف عالجَ الإسلامُ آفَةَ نَشْرِ الشائعات؟

لقد عَدَّ الإسلام نشر الشّائعات سلوكًا مرذولًا، منافيًا للأخلاق النبيلة والخصال الكريمة التي جاء بها وحثّ عليها من الاجتماع والمحبة والمودّة والإخاء، والتعاوُن والتراحم والتعاطف والصفاء، وهل الشائعة إلا نسفٌ لتلك القيم ومعْوَلُ هَدْمٍ لهذه المثُل؟! فإطلاق الشائعة فِعْلُ من لا خَلاقَ له.

وقد اتخذ الإسلام منهجًا رشيدًا لحصار هذه الآفة، نُبيّنُ أهَمَّ وسائله فيما يأتي:

أولًا: أوجب التثبُّت من الأخبار عند انتشارها في المجتمع، ودعا الى عدم ترديد الشائعات أو الخوض مع الخائضين فيها، وذلك لأن ترديدها نشرٌ لها ومساهمةٌ في ترويجها، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ ﴾ « الحجرات: ٦» فقد وصف الله تعالى مُروِّجي الشَّائعات بالفِسْق، وحثَّ الناس على التثبُّت والتبيُّن قبل قبول الخبر.

وأنكر القرآن صنيع أقوام يبادرون إلى إذاعة الأخبار ونشرها قبل التحقُّق منها، وقد لا يكون لها صحة: فقال سبحانه: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ «النساء: ٨٣»

ثانيًا: نهى الإسلام عن نَقْل الكلام من غير بيِّنة ولا دليل، فإذا لم يتمكَّن الإنسان من معرفة صحة الخبر أو كذبه فإنه يتوجَّبُ عليه طرْحَهُ جانبًا، ولا يُعيرُه أيَّ اهتمام، ولا يتحدَّثُ به، قال تعالى: «وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ..» «الأنعام: ٦٨».

وفي الصحيحين عن المغيرة بن شعبة، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قيل وقال». أي: الإكثار من الحديث عما يقول الناس من غير تثبُّت، ولا تدبُّر، ولا تبيُّن.

ثالثًا: سمَّى القرآن مُطْلقي الشَّائعات « مُرْجفين» وتوعَّدهم بالعقاب الشديد، والإرجاف في اللغة يعني: الاضطرابَ الشديدَ، كما يُطْلَقُ أيضًا على الخَوْض في الأخبار المشيَّنة وذكر المَسَن؛ لأنه ينشأ عنه اضطرابٌ بين الناس، وأعطى الحاكمَ الحقَّ في إنزال العقوبة المناسبة على مثيري الشائعات ومُروِّجيها التي تَضُرُّ بأمن الأمَّة؛ انطلاقًا من الوعيد الإلهي للمنافقين والمُرْجفين في قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا- مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا ﴾ «الأحزاب: ٦٠-٦١»

رابعًا: حذَّر النبيُّ صلى الله عليه وسلم من إطلاق الشائعات في أكثر من حديث.

ومن أشدِّ الأحاديث ظهورًا في هذا المعنى: حديثُ النَّبي صلى الله عليه وسلم، والذي فيه أنه رأى رجلين، رجلًا قائمًا على رأس رجل، وعند القائم كَلُّوبٌ منْ حديد، وكان يَدْخل الكَلُّوب في شدْقه حتَّى يبْلُغ قَفاهُ، ثُمَّ يفْعلُ بشدْقه الآخر مِثْل ذلك، ويلْتئمُ شدْقُهُ هذَا فيَعُودُ فيَصْنَعُ مِثْلَهُ». فقيل للنبي صلى الله عليه وسلم لما سأل عن ذلك: «هذا الذي يُعذَّب- يُحدِّثُ بالْكذْبة؛ فتُحْملُ عنْهُ؛ حتَّى تبْلُغَ الْآفاقَ». أخرجه البخاري

وعن أبي مسعود رضي الله تعالى عنه قال: سَمِعْتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: « بئس مطيَّةُ الرجل: زعموا» رواه أبو داود والمقصود أن أسْوأ عادة للرجل أن يتخذ لفظ « زعموا» مركبًا إلى مقاصده، فيُخْبِرُ عن أمرٍ تقليدًا من غير تثبُّت؛ فيُخْطئ، ويكون سبيلًا له إلى الكذب.

وإنما ذمَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم هذه اللَّفْظة؛ لأنها تُسْتَعْمَلُ غالبًا في نَقْل حديث لا سَنَدَ له ولا تثبُّت منه، إنما هو شيءٌ يُحْكَى على الألْسُن، وهو

بهذا يأمُرُ المُسْلِمَ بالتثبُّت فيما يرويه والاحتياط فيما ينقُله.

خامسًا: بناء شخصية المسلم على المراقبة التامَّة للسانه حالَ نُطْقه بأيِّ كلمة؛ بحيث يَعرف أهمية الكلمة وخطورتها، وأن الله عز وجل سيُحاسِبُهُ على ما ينطق به. قال سبحانه: ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ « ق: ١٨».وقد نبَّهنا المصطفى عليه الصلاة والسلام إلى هذا المعنى؛ فقال: «.... وإن العَبْدَ لَيتكلَّمُ بالكلمة من سَخَط الله لا يُلْقي لها بالاً يَهْوي بها في نار جهنم». رواه البخاري

وقال صلى الله عليه وسلم: « إن العبد ليتكلَّم بالكلمة، ما يتبيَّن فيها، يَزِلُّ بها في النار أبعدَ مما بين المشرق» «رواه البخاري ومسلم». وهي الكلمة التي لا يَتدبَّرها قائلها، ولا يُفكِّر في قُبْحها، ولا فيما ما يترتب عليها.

واجبات الفرد في التعامُل مع الشائعات

١- أن يراقب الله تعالى، فلا يشيع الخبر، ولا ينقله للغير؛ لئلا يكون أحد الكاذبين الذين عناهم الحديث الشريف: «كفى بالمرء إثمًا أن يُحدِّث بكُل ما سمع» رواه أبو داود، والعاقل من سعى؛ ليكون في الدرجة العالية التي نوَّه بها الحديث الشريف: «من حُسْنِ إسْلام المَرْءِ تَرْكُهُ ما لا يعنيه...» رواه الترمذي»

٢- أن يُذكِّر الناقلَ للشائعة بالله تعالى، وأنه مُحاسَبٌ ومؤاخَذٌ على كُلِّ كلمة يتلفَّظ بها.

٣- أن يَطْلُب البُرْهانَ والتثبُّت، وهذا ما ندب الله تعالى إليه في أكثر من موضع من القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿ لولا جاؤوا عليه بأربعة شهداء﴾ «النور/١٣ »

٤- أن يَحُثَّ الناقلَ للخبر على التثبُّت وعدم التَّسَرُّع في نَقْله، قال سبحانه: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسقٌ بنبأ فتبيَّنوا﴾. « الحجرات/٦»

٥- ألا يبادر بتصديق الشائعة فورًا، خاصةً إذا لم تكن الأدلة والقرائن قائمةً أكْمَل قيام وأتمّه.

٦- إذا كانت الشائعةُ عن شخص معروف بالخير والصلاح؛ فينبغي أن نَحْمِل على المَحْمِل الحسَن، وأن يَلْتمِسَ له العُذْرَ في ذلك، إذا كان للعُذْر مُبرِّر شرعيّ صحيحٌ، فإن لم يكن له مبرِّرٌ فيما نُسِبَ إليه؛ فعلى المنقول له أن يُذكِّرَ الناقلَ للشائعة بأن الواجبَ في هذه الحالة السَّتْرُ عليه، مع نُصْحه وتوجيهه؛ حتى يستقيمَ الخللُ الذي أدَّى إلى وجود الشائعة.. وإن كان الشَّخْصُ الذي نُسِبَت إليه الشائعةُ غيرَ معروف بالخير، ولا مشهور بالصلاح فليحذرِ الناقلَ أن يزيد عليه، حتى لو كان عَدُوًّا له؛ فإن هذا من الظلم والكذب؛ قال الله تعالى: ﴿ يا أيُّها الَّذين آمَنوا كُونُوا قَوّامين للّه شُهَداءَ بالْقسْط وَلا يَجْرمنَّكُمْ شَنآنُ قَوْم علَى ألّا تَعْدلُوا اعْدلُوا هُوَ أقْربُ للتَّقْوَى واتَّقُوا اللّهَ إنَّ اللّهَ خبيرٌ بمَا تَعْملُونَ﴾[المائدة،٨].

ولا يَسَعُني في ختام هذه الكلمة إلا أن أتوجَّه إلى الله عز وجلَّ بالدعاء أن يرزقنا وأولادنا وأحبابنا الاستقامةَ والصلاحَ في كل ما يَصْدُرُ عنَّا من أقوالٍ وأفعالٍ، وأن يُجنِّبَ بلادَنا العربية والإسلامية الفتنَ ما ظهرَ منها وما بطنَ؛ إنه على ما يشاءُ قديرٌ وبالإجابة جديرٌ.

خشونة المفاصل

ما هو مرض خشونة المفاصل

يعاني البعض من خشونةالمفاصل،التي يترتب عليها مجموعة من الأعراض المزعجة. ما هو هذا المرض وماهي أسبابه كل ذلك وأكثر في هذاالمقال.

خشونة المفاصل هو نوع شائع من التهابات المفاصل يحدث نتيجة تآكل الغضاريف الذي بدوره يجعل العظم مكشوف ويحتك ببعضه مما يؤدي إلى ظهور العديد من الأعراض المزعجة التي تؤثر على صحة المريض وتحد من ممارسة حياته بشكل طبيعي وكالمعتاد.

إليك كل ما يتعلق في هذا المرض من حيث الأسباب، وطرق التشخيص والعلاجات المتنوعة.

التعريف الطبي لخشونة المفاصل

الالتهاب العظمي المنصلي أو الفصال العظمي (osteoarthritis) وهو المشهور بمرض خشونة المفاصل عبارة عن حالة صحية تؤثر على مفاصل الجسم فيؤدي إلى الإحساس بالألم كلما تحرك المفصل المصاب. حيث في الحالة الطبيعية يكون المفصل مغلفا بطبقة غضروفية تعمل كوسادة لحماية العظام، وتساعد المفصل على التحرك بسلاسة وتحميه من الاحتكاك.

ولكن في حالة الإصابة بخشونة المفاصل، فإن الغضروف يتحلل ويصبح رقيقا، فتصبح العظام دون حماية، ليحدث الاحتكاك، مما يحد من سهولة الحركة بالمفصل وتحدث الالتهابات المسببة للألم.

أسباب خشونة المفاصل

هناك عدة أسباب لخشونة المفاصل أهمها:

- الوزن الزائد الذي يسبب ضغط مضاعف على المفاصل.
- تقدم العمر يؤدي إلى تأكل الغضروف.
- كسور العظام.
- قلة السائل الموجود في المفصل.
- العامل الوراثي.
- صعود السلالم ونزولها بكثرة.
- الإصابة بمرض الروماتيزم.
- الإصابة بالنقرس وهشاشة العظام.

ما هي تغييرات تآكل الغضروف في المفاصل؟

- زيادة الطقطقة في المفاصل عندما تزيد الرطوبة في الهواء.
- تغييرات في فقرات العمود الفقري لدى امرأة مسنة.

ما هي الطقطقة وماذا يمكن أن يكون سببها؟

الألم: وهو من الأعراض الرئيسية ويوصف بأنه ألم حاد أو شعور بحرقة شديدة تظهر وتختفي من فترة لاخرى.

التصلب: التيبس في المفاصل خاصة عند الاستيقاظ في الصباح أو بعد فترة من الخمول او الراحة.

ضعف العضلات: تصبح العضلات التي تحيط بالمفصل ضعيفة خاصة في حالات الاصابة بخشونة الركبتين.

تشنجات وتقلصات: قد تحدث تشنجات في العضلات أو تقلصات في الأوتار المرتبطة في المفصل.

التورم: عادة خشونة المفاصل لا تسبب تورما شديدا وإنما ورما خفيفا خاصة في منطقة الركبتين.

تشوه المفاصل: تظهر المفاصل بشكل مشوه وقد تؤدي إلى تقوس الساقين خاصة في المراحل المتطورة من هذا المرض.

الطقطقة والفرقعة: عادة ما يظهر أصوات طقطقة أو فرقعة عند تحريك المفصل أو لمسه.

مقتبس من الإنترنت

استراحة العدد

هل تعلم؟

أنّ أوّل من صنع الصّاروخ هي ألمانيا، وذلك في عام ١٩٤٢

أنّ معدة الإنسان تحتوي على مايقارب ٣٥ مليون غدة هضميّة

أنّ أطول سلسلة جبليّة هي سلسلة جبال الأنديز، ويبلغ طولها حوالي ٧٠٠٠ كم، حيث تقع في قارّة أمريكا الجنوبيّة

المتنبي ... مالئ الدنيا وشاغل الناس

هو أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي ولد بالكوفة عام ٣٠٣ هـ من أبوين فقيرين. سافر به والده إلى الشام منتقلاً من البادية إلى الحاضرة، ترعرع الشاعر ونال حظه من علوم اللغة والأدب عرف دقائق أسرار لغة العرب، وما تحويه الكلمات من طاقات، كان يستعمل الكلمات كأنها عملة غالية، فأخذ بعدها يضرب في الأرض ابتغاء الرزق واكتساباً للمجد.

وكان المتنبي منذ نشأته كبير النفس عالي الهمة طموحاً إلى المجد، بلغ من كبر نفسه أن دعا إلى بيعته بالخلافة وهو لدن العود حديث السن، وحين كاد يتم له الأمر تأدى خبره إلى والي البلدة فأمر بحبسه، فكتب إليه من السجن قصيدة فأطلق الوالي سراحه.

من أين جاء لقب المتنبي؟

يقال أنها حادثة شهيرة في حياة المتنبي حيث ادعى النبوة في بداية شبابه، في بادية السماوة، ولئن كان قد جوزي على ادعائه بالسجن بأمر من والي حمص، إلا أن حادثة تنبؤه تظل محل خلاف بين الرواة، ويرى أبوالعلاء المعري في كتابه (معجز أحمد) أن المتنبي لُقب بهذا من النَبْوَة، وهي المكان المرتفع من الأرض، كناية عن رفعته في الشعر، لا عن ادعائه النَبَوَة.

المتنبي وسيف الدولة الحمدان

عرف المتنبي سيف الدولة الحمداني أمير حلب من قبل، وسمع عن أفضاله الكثير، وكانا في سن متقاربة، فوفد عليه المتنبي، وعرض عليه أن يمدحه بشعره على ألا يقف بين يديه لينشد قصيدته كما كان يفعل الشعراء، فأجاز له سيف الدولة أن يفعل هذا وأجازه سيف الدولة على قصائده بالجوائز الكثيرة، وقربه إليه فكان من أخلص خلصائه، وكان بينهما مودة واحترام، وتعد سيفياته أصفى شعره، وشعر المتنبي صورة صادقة لعصره، وحياته، فهو يحدثك عما كان في عصره من ثورات، واضطرابات، ويدلك على ما كان به من مذاهب وآراء .

غير أن المتنبي حافظ على عادته في إفراد الجزء الأكبر من قصيدته لنفسه، وتقديمه إياها على ممدوحه وهو القائل:

سيعلم الجمع من ضم مجلسنا ... بأنني خير من تسعى به قدم

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي ... وأسمعت كلماتي من به صمم

أنام ملء جفوني عن شواردها ... ويسهر الخلق جراها ويختصم

فكان أن حدثت بينه وبين سيف الدولة جفوة وسعها كارهوه وكانوا كثراً في بلاط سيف الدولة، وقيل إن ابن خالويه رمى دواة الحبر على المتنبي في بلاط سيف الدولة، فلم ينتصف له سيف الدولة، وطعن في هذه الرواية كثيرون لأسباب متعددة. بعد تسع سنوات في بلاط سيف الدولة جفاه الأخير، وزادت جفوته له بفضل كارهي المتنبي، فغادره إلى مصر حزيناً خائباً، بعد أن قال في حضرته قصيدته الشهيرة:

واحر قلباه ممن قلبه شبم ... ومن بجسمي وحالي عنده سقم

#للحديث_بقية...

يعد التخطيط للمراحل التنفيذية للتدريب الأمني داخل المؤسسات العسكرية أمراً ملحاً لرفع كفاءة المتدربين وإكسابهم المهارات الأساسية التي تساعدهم على تطوير أدائهم وقدراتهم، ويعتبر التدريب الأمني أحد أنواع التدريب التخصصي الهادف إلى زيادة المعارف والمعلومات باختلاف مجالاتها وحقولها المعرفية المرتبطة بالأمن، كما أنه يلعب دوراً رئيسياً في رفع الكفاءة من خلال خطة تأهيل وتدريب عصرية تلبي الطموحات وفقاً لبرامج علمية وتطبيقية متكاملة لتحقيق أهداف وغايات التدريب في إعداد رجل الشرطة المسلح بالعلم والمعرفة، المنفذ للقوانين والأنظمة، المتمتع بأخلاقيات مهنته الإنسانية النبيلة والتدريب الأمني هو عملية ديناميكية ينبغي أن تواكب العصر وما يستجد فيه من تطورات علمية وتكنولوجية ومن هنا تبرز مسؤوليات الجهات المعدة والمنفذة لعملية التدريب فهي المسؤولة بالدرجة الأولى عن التخطيط واختيار نوع البرامج التدريبية ومدى اعتماد تلك البرامج على التكنولوجيا الحديثة المتطورة التي أنتجت أدوات ووسائل لا يمكن للأجهزة الأمنية والشرطية الاستغناء عنها.

وعلى هذا الأساس فإن أي تقدم علمي وتطور تقني يستوجب ضرورة مواكبة التطورات وتوظيفها في عمليات التدريب ذاتها، سواء فيما يتعلق بالنظريات العلمية الحديثة أو فيما يتعلق بالتقنيات الحديثة التي يمكن استخدامها في زيادة فاعلية التدريب وتحقيق أهدافه.

لا تظنوا أن حديثي معكم قد اكتمل .. !! فللحديث بقية...

النقيب / حسين مسفر على الحبابي

رئيس قسم العلاقات العامة بكلية الشرطة

كلية الشرطة
Police College

سور للحمى .. عين الوطن

إشراقة يوم جديد ..
في سماء الوطن
تخريج الدفعة الأولى .. انتظرونا
كلية الشرطة
Police College
سور للعلم .. عين الوطن